المحاولات الانفصالية لقبيلة بني بوعلي في صور العُمانية ١٩٢٠- ١٩٣٢

محمود عبد الله محمد سعد*
malghozlany@gmail.com

ملخص

لقد عالجنا الدراسة التي بين أيدينا والموسومة بـ " المحاولات الانفصالية لقبيلة بني بوعلي في صور العُمانية ١٩٢٠- ١٩٣٢" في مجموعة من الأفكار، مهدنا لها بمحورٍ تناولنا فيه مدينة صور من حيث موقعها وقاطنيها وأهميتها الاقتصادية، ثم ثنينا باستعراض العلاقة التي ربطت شيوخ قبيلة بني بوعلي بالنظام الحاكم في مسقط وملامح هذه العلاقة في مراحلها المختلفة. ثم دلفنا إلى المحاولات التي قام بها شيوخ القبيلة في سبيل التكريس للانفصال عن حكومة مسقط ومظاهر هذه المحاولات. وبعدها عرجنا على موقف حكومة مسقط من الأزمة والأغلال التي غلت أيدي أعضائها عن التصرف بحسم مع هذا الاستقواء الذي مارسته القبيلة. ولما كان الموقف البريطاني لا يمكننا أن نتغاضى عنه خلال استعراض هذه الأزمة لذا وجدنا لزامًا علينا أن يكون له قسط وافر من هذه الدراسة. وفي النهاية ختمنا الدراسة باستخلاص لأهم نتائجها.

كلمات مفتاحية: بوعلي، صور، عيقة، أم قرمتين، الجنبة.

* أستاذ مساعد بقسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة عين شمس

شَـهِدَتْ سـلطنةُ مسـقط وعُمـان سلسـلةً مـن الأحـداثِ المتلاطمـةِ مـع نهايـة القـرن التاسـع عشـر ومطلـع القـرن العشـرين؛ حتـى أفـلَ نجمُهـا الـذي تـلألأ فـي سـماءِ الخلـيج العربـي والمحـيط الهنـدي وشـرق أفريقيـا لفتـرةٍ طويلـةٍ مـن الزمـان، وتحولـت مـن دولـة قويـة البـأس مرهوبـة الجانـب إلـى دولـة هشـة ضـعيفة، طمـع فيهـا الطـامعون وتنـافس علـى السـيطرة عليهـا المتنافسـون. وقـد اسـتغلتْ بعـضُ القبائـل حالـةَ الـوهنِ التـي ألقـتْ بظلالِهـا علـى سـلطة الدولـة لأسـباب: سياسـية واقتصـادية عـدة وانطلقـت – تحركهـا طموحـات فرديـة ودوافـع إقليميـة – صـوب الانفصـال عـن بنـاء الدولـة وجسـدها. وقـد بـذلَ القـائمون علـى مقاليـدِ الأمـور إبـان تلـك الفتـرة أقصـى مـا فـي وسـعهم مـن أجـل التكـريس لفـرض هيبـة دولـتهم وسـيادتها علـى الجـانحين إلـى التمـرد والانفصـال عنهـا، إلا أنَّ جهـدهم مـا كـان ليـبلغهم أهـدافهم المرجـوة؛ ولـذا أصـبحت هيبـة الدولـة؛ بـل مسـتقبلها السياسـي كلـه على المحك.

ولقـد حاولنـا فـي هـذه الدراسـة أنْ نُمـيطَ اللثـامَ عـن واحـدة مـن المحـاولات الانفصـالية المتعـددة التـي منيـت بهـا السـلطنة وتحـدت سـلطة سـلاطينها وسـيادتهم. والمحاولـةُ التـي نقْصِـدُها ونسـتهدفُ دراسـتها هـي محاولـة قبيلـة بنـي بـوعلي التـي سـعت إلـى الانفصـال عـن حكومـة سـلطنة مسـقط وعمـان، وإقامـة دولـة مسـتقلة فـي إقلـيم جَعْـلان وجزيـرةِ مَصِـيرة ومـا حولهـا يحكمهـا شـيوخهم أو أمـراؤهم مـن آل حمـودة كمـا كـان يحلـو لهـم. وكـان شـيخا بنـي بـوعلي اللـذان تبنيـا هـذا المشـروع، وبـذلا مـن أجلـه الغـالي والنفيس: الشـيخ علـي بـن عبـد الله بـن سـالم آل حمـودة وابـن أخيـه الشـيخ محمـد بـن ناصـر بـن عبـد الله بـن سـالم آل حمـودة، وقد تميز الأخير بشدة بأسه وجموح طموحه

وأمـا عـن حكومـة السـلطنة وقتئـذ فكـان علـى رأسـها رسـميًا السـلطان تيمـور بـن فيصـل (١٩١٣-١٩٣٢)، ولكـنْ مَـنْ وَقَـعَ علـى عاتقـه إدارة الـبلاد فعليًـا كـان مجلـس وزرائـه المكـون مـن وزراء خمسـة، وشـاركه الـرأيَ والمشـورةَ الـوكلاء السياسـيون البريطـانيون، ثـم انضـم إلـى المشـهد فـي نهايتـه ولـي العهـد السـيد سـعيد

بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠) عندما قرر والده أن يترك له مقاليد أمور الدولة. وكان أعضاءُ مجلس الوزراء في وضعٍ لا يُحْسدون عليه، فأيديهم كانتْ قصيرةً، وقوتهم وهنة، وخزانتهم خاوية؛ فصاروا مع مرور الأيام مكتوفي الأيدي، عاجزين عجزًا أغرى أمراء بني بوعلي بالشطط في طموحهم. وعندما استحكمت حلقات الأزمة، واستبان الخطر في الأفق اضطر السلطان تيمور ومجلسه إلى اللجوء إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر ليوفر لهم مساعدة عسكرية تمكنهم من القضاء على من نازعهم سلطانهم في بقعة ما كان ينبغي أن تُجتزأ أو تخرج عن نفوذ حكومة مسقط. وفي تلك الظروف كانت حكومة الهند قد قررت أن تضع حدًا لهذا التوجه الذي أمسى يهدد مصالحها في الخليج. ولم يكن ذلك اللجوء هو الأول من نوعه، ولم تكن المساعدة التي قدمتها حكومة الهند البريطانية هي الأولى من نوعها أيضًا فلولاها لتغير الواقع السياسي تماما في هذه البلاد منذ أبريل ١٩١٥م.

ومهما يكن من أمر، فقد عالجنا الدراسة التي بين أيدينا والموسومة بـ " المحاولات الانفصالية لقبيلة بني بوعلي في صور العُمانية ١٩٢٠- ١٩٣٢" في مجموعة من الأفكار، مهدنا لها بمحورٍ تناولنا فيه مدينة صور من حيث موقعها وقاطنيها وأهميتها الاقتصادية، ثم ثنينا باستعراض العلاقة التي ربطت شيوخ قبيلة بني بوعلي بالنظام الحاكم في مسقط وملامح هذه العلاقة في مراحلها المختلفة. ثم دلفنا إلى المحاولات التي قام بها شيوخ القبيلة في سبيل التكريس للانفصال عن حكومة مسقط ومظاهر هذه المحاولات. وبعدها عرجنا على موقف حكومة مسقط من الأزمة والأغلال التي غلت أيدي أعضائها عن التصرف بحسم مع هذا الاستقواء الذي مارسته القبيلة. ولما كان الموقف البريطاني لا يمكننا أن نتغاضى عنه خلال استعراض هذه الأزمة لذا وجدنا لزامًا علينا أن يكون له قسط وافر من هذه الدراسة. وفي النهاية ختمنا الدراسة باستخلاص لأهم نتائجها.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها:

أولاً: تسلط الضوء على فترة حرجة للغاية من تاريخ سلطنة عمان، إذ كانت السلطنة حينئذ تعاني معاناة شديدة على الأصعدة كافة، حتى استقوت عليها القبائل وشيوخها.

ثانيا: تبين كيف ساهم غياب سلطة الدولة في انتشار حالات السلب والنهب وقطع الطرق والقتل العمد في وضح النهار دون أدنى خوف أو خشية من عقاب.

ثالثاً: تعكس في ثناياها كيف توقف النشاط الحياتي في بعض الأوقات نتيجة الهرج والمرج الناجمين عن تناحر القبائل، وكيف كان العامة من البسطاء وقودا لهذا التناحر.

رابعا: تبين أن الطموحات الفردية عندما لا تسندها قوة تبلغها مأربها ربما يسعى أصحابها إلى الاستقواء بالخارج والاستنصار به.

خامسا: جدة المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة وتنوعها كمًا وكيفًا.

وعلى أية حال، فإن ثمة مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة للإجابة عليها ونجملها فيما يلي:

- ما طبيعة علاقة قبيلة بني بوعلي بحكومة السلطنة والمراحل التي مرت بها؟
- هل كانت صور تخضع لقبيلة بني بوعلي بالفعل؟
- ما هي إجراءات شيوخ قبيلة بني بوعلي لتكريس هيمنتهم على صور؟
- ما العوامل التي ساعدت شيوخ بني بوعلي ليذهبوا إلى ما ذهبوا إليه؟
- كيف كان رد فعل السلطان وحكومته تجاه تمرد قبيلة بني بوعلي؟
- ما موقف حكومة الهند البريطانية من تلك الأحداث؟

ومن الأهمية بمكان أن نشير في البداية إلى أننا سوف نعتمد في إعداد هذه الدراسة ومعالجة قضاياها على مجموعة من الملفات الوثائقية – ذات

الصلة الوثيقة بهذا الموضوع – التي زخر بها أرشيفا: وزارة الهند البريطانية **India office records** ووزارة الخارجية البريطانية **Foreign office records.**

صور الموقع والسكان

كان من المناسب أنْ نُسلط الضوءَ على طبيعة الإطار الجغرافي الذي تدور عليه الأحداث قبل أن نلج إلى تفاصيله؛ كي يكونَ القارئُ على بينةٍ ودرايةٍ بالمنطقة التي يقرأ أسماء مدنها، كما رأينا أن يشمل هذا المدخل الخريطة السكانية للمنطقة، وكذلك وضعها الاقتصادي لتكتمل الصورة.

ومهما يكن من أمر، فإن المنطقة الجغرافية التي دارت عليها الأحداث هي منطقة الشرقية كما كان يطلق عليها حينئذ(١). وفي حقيقة الأمر لم تُغط الأحداث منطقة الشرقية كافة إنما اقتصرت على مدينة صور؛ ولذا سنقصر عليها معالجتنا.

فأما صور، التي هي جزء من إقليم جعلان، والتي كانتْ أسخن بؤرة في المنطقة، فتقع طبقًا للوثائق البريطانية لهذه الفترة غرب رأس الحد بحوالي ١٧ ميلًا، وجنوب شرق مسقط بحوالي ٩٤ ميلًا. ووُصف شاطئها حينئذ بأنه شاطئ منخفض رملي. وأنها تفتقر إلى الأشجار والخضروات، ويميزها الخور...، والخور عبارة عن نصف ميل و ١٥٠ ياردة اتساعًا...، وكان يهيمن على المدينة في شرقِ الخُور قسمٌ من قبيلة بني بوعلي التي تقطن محلة عيقة التي تحتوي على ميناء يحمل الاسم نفسه. أما صور غرب الخور فسيطرت عليها قبيلةُ الْجَنْبَة إحدى أهم قبائل المنطقة، والتي هيمنت على ميناء أم قَرْمتين. والجنبة أربعة فروع هم: العراما والمخانة والغيالين والفوارس(٢).

واستقرت خلف الشاطئ وعلى بُعد أربعة أميال منه "بلاد صور" كما سماها أهل المنطقة حينئذ. وهي عبارةٌ عن قريةٍ صغيرةٍ بُنيت من الحجر، وفيها كان يقطن والي المدينة، إذ استقر في قلعة هناك وصفتها الوثائق البريطانية بأن حالتها يُرثى لها. وكانتْ بلاد صور مفتاح قيادة صور جلها،

وقلبها النابض، فقد ازدهت بالكثير من الحدائق والبساتين؛ وكثرت بها زراعة الخضروات والتمور والفاكهة التي زادتها حسنا وبهاء، ولأجل هذا زودت صور باحتياجاتها من الخضروات والتمور كافة. وشُيد على أرضها حينذاك ما يقرب من ٢٥٠ بيتًا. كما احتوت على حوالي ٩٥ بئرًا للمياه العذبة، ومن هذه الآبار كانتْ تنقل المياه إلى صور على ظهور الحمير يوميًا. ولذلك قطنها الوالي؛ ليُبقى مفتاح قيادة المدينة في يده، وكذلك الهيمنة على هذا المصدر الحيوي الذي لا غنى للجميع عنه(٣).

ووُصف مناخ مدينة صور" بأنه لا بأس به، ولولا غياب الأمن عنها لتوفرت لها تجارة مزدهرة. وأنها قد تميزت عن غيرها من المدن والموانئ العُمانية الأخرى لا سيما مسقط بطرق ممهدة تسمح بمرور العربات ذات العجلات إلى بندر أم قرمتين"(٤).

ونتيجة لهذا الوضع المتميز والظهير السكاني الكبير قطن صور حوالي ١٠٠ تاجر من الرعايا البريطانيين الهنود في فترة ما قبل الانهيار الذي منيت بها الدولة حينذاك، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الرواج التجاري الذي شهدته المنطقة وكذلك ثرائها الاقتصادي. إلا أن الصراعات التي تفشت بين القبائل وما نجم عنها من فلتان قد نجم عنه تراجع عدد هؤلاء التجار حتى وصل إلى ٣٥ تاجرًا في عام ١٩٢٣، ولم يتوقف التراجع حتى أصبح هناك حوالي ٢٠ تاجرًا فقط في الفترة ما بين ١٩٢٧ و١٩٢٨م وهذه الفترة هي قمة الانفلات والفوضى. ونجم عن ذلك أن أصبح " هؤلاء التجار للسلب والنهب"(٥).

وهكذا كانتْ مدينةُ صور خلال الفترة التي تضمنت هذا البحث، وهذي كانت أحوال سكانها، وإلى هذا المستوى المتردي انتهت أوضاع تجارها؛ وعلى الرغم من ذلك فإنَّها كانت تمثلُ أهميةً سياسية واقتصادية كبيرة لحكومة مسقط إذ كانت تعدها الميناء الحيوي الثالث في البلاد بعد مينائي مسقط ومطرح.

ما قبيلة بني بو علي؟

تُعد قبيلةُ بني بُوعلي إحدى أهم قبائل مقاطعة جعلان العُمانية، وهي فرعٌ من فروع قبيلة بني تميم العربية العدنانية الشهيرة. ولم يكن اسم بني بوعلي اسمها في غابر الأيام، ولم يُطلق عليها هذ الاسم إلا حديثًا. وقد استبان أولُ ظهورٍ له في كتاب الفتح المبين في سيرة الأئمة والسادة البوسعيديين الذي ألفه ابن رزيق وترجمه إلى الإنجليزية جي بي بادجر **G. P. Badger**، إذ كان يُشارُ إليهم قبل ذلك ببني تميم وليس بني بوعلي.

" وشأن هذه القبيلة شأن بقية القبائل العربية، تحظى بولاءات مع بعض القبائل، وتبوء بعداوات مع البعض الأخر، بيد أن ما كان بين قبيلة بني بوعلي وقبيلة بني بو حسن من عداوة لا يخفى على أحد. وفي سياق هذه العداوة ناصر الشيخ سالم بن على تميمة بني بوعلي الوهابيين ضد بني بو حسن ودعمهم إبان غزوهم لعُمان ١٨١٢– ١٨١٣م. ويعود الثأر الناشب بين القبيلتين في جزءٍ منه إلى هذه الفترة، وقد تردى نتيجته العشرات والعشرات من القتلى والجرحى من الطرفين، حتى أمسى بينهما ثأرٌ موصولٌ غيرُ مقطوعٍ منذئذٍ[٦]". ومن أبرز الذين سقطوا في هذا القتال الدامي كان الشيخ سالم بن على نفسه ثم حفيده محمد بن ناصر من بعده كذلك.

ومهما يكن من أمر، فقد خَلَفَ محمد بن على أخاه سالم كتميمة لبني بوعلي، وكانتْ فترة شياخته للقبيلة نقطة تحول تاريخية، إذ تحلل الشيخ محمد من مبادئ وتعاليم المذهب الأباضي، واعتنق المبادئ السلفية " الوهابية " ملقيًا ورائه إمام البلاد وسلطته. ثم راح ينشر هذه المبادئ في ربوع منطقة جعلان. وعندما تواردت هذه الأنباء إلى السيد سعيد بن سلطان(١٨٠٥– ١٨٥٦م) في عام ١٨٢٠م لم يحرك ساكنًا.

وكان ثمة متغير أخر وهو تبني الجهاد البحري – كما كان يشاع بينهم– إذ سَلَب أتباع الشيخ – من قبيلة الأشخرة – للعديد من السفن البريطانية وأشرفوا على تدميرها، فوصمهم البريطانيون بممارسة القرصنة،

ولأجل هذا وطن السيد سعيد والبريطانيون أنفسهم على أن يُنزلوا بهم عقابًا، إلا أنهم قرروا أن ينذروهم بأن يكفوا أيديهم قبل أن يبادروهم بشيء" فما كان من بني بوعلي إلا أن قتلوا الرسول الذي أُوفد إليهم من الجانب البريطاني"[٧]، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت قبيلة بني بوعلي على خلاف مستحكم مع حكام مسقط والبريطانيين.

عندما أرسلت بريطانيا حملة عسكرية بقيادة طومسون **Thompson** للانتقام من بني بوعلي انتقلت الحملة إلى مسقط، وهناك عُززت بقوات السيد سعيد، ولما واصلت المسير إلى بلاد بني بوعلي مقر شيخ القبيلة منيت هنالك بهزيمة ساحقة ماحقة مات على إثرها ستة ضباط بريطانيين من أصل ثمانية، كما قُتل أيضًا حوالي ٢٧٠ جنديًا. وفي يناير ١٨٢١م أُرسلت حملة كبيرة بقيادة المايجور جنرال ليونيل سمث **Lionel Smith** لاسترداد هيبة بريطانيا في المنطقة والانتقام من هذه القبيلة " المارقة " من وجهة نظرهم، وعندما وصلت الحملة إلى بلاد بني بوعلي حاصرت وقتلت وسلبت القوة المدافعة عن القبيلة. ولمزيد من النيل من هيبتها وإذلالها أسر سمث الشيخ محمد بن على واقتاده وأخرين من الشيوخ إلى بومباي. "ومع مرور الأيام انطفأت في نفوس أفراد هذه القبيلة العصبية التي أبدوها للمبادئ الوهابية. وفي عام ١٨٤٥م أكد السيد سعيد أن بني بوعلي قد تحللوا من الولاء له منذ فترة طويلة" [٨].

ومهما يكن من أمر، فقد استحكمت في الفترة الأولى من حكم السيد ثويني (١٨٥٦- ١٨٦٦)[٩] العداوة وبلغت المناوشات المتبادلة بين بني بو حسن وبني بوعلي ذروتها، وخرج منها الشيخ عبد الله بن سالم آل حمودة منتصرًا[١٠].

وخلال فترة حكم السيد سالم بن ثويني (١٨٦٦ -١٨٦٨) طرأ تحسن في علاقة الدولة بقبيلة بني بو علي؛ ولذ استنصر بالشيخ عبد الله بن سالم ضد أعدائه والحاميات التي تشكك في ولائها فنصره بثلاثمائة من الرجال، وظل عنده في مسقط أربعة شهور، ولكن بسبب سياسة السيد سالم المتذبذبة

انفض عنه الشيخ عبد الله ورجاله وعادوا إلى جعلان، وبعدها بقليل أطاح السيد عزان بن قيس(١٨٦٨- ١٨٧١) بالسيد سالم. وبمجرد وصوله إلى الحكم استدعى الإمام عزان الشيخ عبد الله وشيوخ جعلان الآخرين إلى مسقط؛ ليقدموا ولاءهم وخضوعهم؛ لكنهم رفضوا القدوم فأرسل إليهم من أتى بثلاثة من شيوخهم وزج بهم في السجن[١١] وهكذا اصطبغت علاقة القبيلة مع النظام الجديد بالعداوة منذ الأيام الأولى.

بذل الإمامُ عزان كلَ محاولةٍ للإيقاع بالشيخ عبد الله آل حمودة وطاقت نفسه للإمساك به ولكن باءت جل محاولته بالفشل. ومن جانبه ظل الشيخ يناصب السلطة في مسقط العداء، فما كان من الإمام عزان بن قيس إلا أن قرر ألا يترك الشيخ هانئا فحاكه المكائد واستنفر ضده بني بو حسن وآل وهيبة فدارت بينهم الحرب سجالًا.

وبينما كان الوضع على هذه الحال قررت حكومة الهند البريطانية أن تُقَلّبَ الأمور للإمام عزان، وتحيك له المكائد؛ فأطلقت سراح السيد تركي بن سعيد في عام ١٨٧٠م بعد أن فُرض عليه ما يشبه الإقامة الجبرية في الهند، وكان الرجل معروفًا برغبته الشديدة في أن يوسد سدة الحكم العماني، فطلب على الفور من بني بوعلي الانضمام له، فلبى الشيخ ندائه ولم يتردد وشاركه في مسيره إلى مطرح بحوالي ٢٠٠ رجل عندما كان السيد تركي يتقدم نحو العاصمة. وأبلى رجاله بلاءً حسنًا في المعركة الفاصلة التي انهزمت فيها قوات الإمامة وخر فيها الإمام عزان صريعا[١٢]. وقد يعكس لنا ذلك سر العداوة التي كان يكنها الأباضيون لبيت حمودة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان السيد تركي(١٨٧١-١٨٨٨م) حينئذ يحشد حوله الأنصار ويستنهض الهمم ويأتلف القلوب؛ ولما كان يعلم يقينًا أن ما حدث لا يتعدى جولة حالفه فيها النصر، وأن الأباضية لن يستكينوا بهذه السهولة؛ وأنهم حتمًا ملاقوه بشراسة في معركة فاصلة؛ لذا أبقى على ولاء من ناصره من القبائل، ومنهم بني بوعلي، فأغدق على أمرائهم، وأعفاهم من

الرسوم الجمركية التي كانوا يدفعونها عن البضائع التي تردهم من الخارج عبر ميناء صور، وهذه أصل المزايا التي كان يتمتع بها شيوخ بني بوعلي(١٣)

حريٌ بنا أن نقف وقفة مع لقب " أُمراء" أي " أمراء بني بو علي **Amirs of Bani Bu Ali**" الذي ورد في الفقرة السابقة، والذي تردد كثيرًا في مواطن متناثرة في الوثائق البريطانية، وإبان فترة بعينها. فعندما برزت مسألة جنوح شيوخ قبيلة بني بوعلي للانفصال عن سلطة حكومة مسقط، والتنصل من كل القيود التي تقيدهم تجاهها، ومحاولة إرساء كل ما يُوهم بأنهم مستقلون عنها راح الوكلاء السياسيون البريطانيون في عُمان يفتشون في صفحات التقارير التي دُونت عن هذه القبيلة، وينقبون بين سطور ما وُجد في سجلات الوكالة البريطانية في مسقط وسجلات المقيمية البريطانية في بوشهر؛ لمعرفة أصل هذا اللقب، والتثبت من مسألة استقلال جعلان وشيوخ بني بوعلي، وعلى الرغم من أنهم دونوا في تقاريرهم الكثير والكثير من المعلومات عن المنطقة برمتها وعن قبائها وشيوخها لا سيما شيوخ آل حمودة فإن مسألة اللقب لم يفصلوا القول فيها، وكانت خلاصة ما توصلوا إليه أن هذا اللقب لم يُطلق على شيوخ أي منطقة من مناطق عُمان المختلفة، ولم يتم تداوله إلا في منطقة الشرقية، ولم يُطلق إلا على شيوخ آل حمودة فقط، وأن اللقب كان متداولا في وسط شبة الجزيرة العربية، أي في وسط نجد وشمالها من منطقة حائل وشمر، كما أُطلق أيضًا على وُلاة السعوديين في الاحساء، وأن شيوخ بني بو على ربما يكونوا قد حملوه منذ أن اعتنقوا التعاليم السلفية التي اعتنقها السعوديون.

وعلى أية حال، فقد استمر دعم شيخ بني بو علي وقبيلته للسلطان فيصل بن تركي(١٨٨٨-١٩١٣م)، ففي عام ١٨٩٥م أرسل الشيخ عبد الله بن سالم قوة مسلحة لنصرته عندما حاصره الشيخ صالح بن على – أحد أبرز أعمدة دولة الإمام عزان– في مدينة مسقط، ذلك الحصار الذي كاد أن يَسقط على إثره حكم أسرة البوسعيد، واعترافًا من السلطان بالخدمة التي قدمها له

شيخ بني بوعلي، وعرفانًا له بالجميل منحه وأمراء بني بو علي علاوة شهرية قدرها ١٠٠ روبية[١٤]. وكان هذا الدعم بمثابة خطوة جديدة على طريق تطور العلاقة بين قبيلة بني بوعلي وحكومة مسقط.

وفي عام ١٩١٣م تُوفي الشيخ عبد الله بن سالم بعد أن نقل العلاقة بين قبيلته وبين حكومة مسقط نقلة نوعية نتيجة المواقف التي وقفها إلى جوار السلاطين في أشد الظروف صعوبة؛ ولذا وصفته الوثائق البريطانية وصفًا هو به جدير إذ ذكرت أنه " كان رجلًا جريئًا، حسن التصرف تجاه سلاطين مسقط، لا يتردد في تقديم يد العون لهم في الملمات"[١٥].

انتقلت رئاسة القبيلة من بعد الشيخ عبد الله إلى ابنه الشيخ ناصر الذي توفي في سن مبكرة، وكان ابنه محمد لا يزال دون السن فترتب على ذلك أن تشارك وعمه على رئاسة القبيلة. وأثناء ثورة عام ١٩١٣– ١٩٢٠م وقف بنو بوعلي إلى جانب حكومة السلطنة. ومع نهاية الأزمة وشيوع الهدوء في البلاد وفي إطار سياسة التقشف؛ استقطع الوزير المالي في مجلس وزراء مسقط عام ١٩٢٠ العلاوة التي كانتْ تُدفع لشيوخ بني بوعلي، بيد أن الوكيل السياسي وينجت قد أعادها إليهم مرة أخرى، ورُبَمَا كان رد فعل الأمراء صاخبًا بالدرجة التي دفعت وينجت إلى الإقدام على ما أقدم عليه.

تكريس شيوخ بني بوعلي لفكرة الاستقلال عن حكومة مسقط ١٩٢٠ – ١٩٢٨

بادئ ذي بدء، وقبلَ أنْ نشرعَ في عرضِ المحطات التي مر بها مشروع قبيلة بني بوعلي الانفصالي لا بد من طرح السؤال التالي، ما الذي شجع أمراء بني بوعلي على الإقدام على ما أقدموا عليه؟ وكيف كان وضعُ مدينة صور عندما مضوا قدمًا في مشروعهم؟

تكمنُ إجابة هذا السؤال في حالة الضعف الذي اتسمت به سلطة الدولة وممثليها هناك، وقد نجم عنه أن سقطت هيبتها في أعين قبائل المدينة عامة، وقبيلة بني بوعلي خاصة. ونـدلل أولًا على ضعف مكانة الوالي الذي كان

يمثل الدولة هناك، والذي تعرض له الوكلاء السياسيون البريطانيون – الذين زاروا صور – بالنقد في العديد من تقاريرهم السنوية. ففي التقرير السنوي لعام ١٩٢٥م ورد " أن الوضع في صور على أسوء ما يكون، وأن واليها رجلٌ عاجزٌ، وغير محبوب من السكان، يتغيب عن مهامه معظم الوقت، ويترك المسئولية لابنه الذي لم يتجاوز الأربعة عشر ربيعًا". وبذلك يكون الوالي قد جمع بين العجز وكره السكان وعدم النهوض بالمسئولية سواء أكان حاضرًا أم غائبًا. كما ألقى التقرير عينه الضوء على جانبٍ أخر لعجز الوالي، عندما ذكر" أنَّ عوائد الرسوم الجمركية هناك لا تغطي التكاليف الإدارية". ولم يقتصر الأمر عند ذلك، بل كان الوالي بلا حولٍ ولا طولٍ إذ كان لا يملك من القوة ما يفرض به هيبته وهيبة حكومته؛ ولذلك " كان يطلب من مجلس وزراء مسقط بشكل دائم أن يُزِيدوا له عدد جنوده" زاعمًا أن ضعفه وقلة حيلته يرجعان إلى قلة رجاله(١٦). وبذلك يكون الوالي قد افتقر إلى سيف المعز وذهبه كما يُقال.

ولم يقتصر الأمر عند سقوط هيبة الوالي بل امتد إلى سقوط هيبة الدولة نفسها في أعين القبائل، وهذا هو بيت القصيد، وقد كانت لهذا السقوط دلالات نستشفها من انتشار حالات الثأر القبلي التي تفشت في صور بشكل فج، وعجزت الدولة عن وضع حد لها وتسويتها بالشكل الذي اعتادته وقت سطوتها وقوة بأسها، ومن بين هذه الحالات وأشهرها في فترة الدراسة حالات الثأر التي نشبت بين فروع قبائل الجنبة: من العراما والمخانة والفوارس، والتي أضعفت هذه القبيلة التي تعد من أقوى قبائل صور وأكثرها عددًا وتأييدًا لحكومة مسقط وقتذاك، وقد جرأ هذا الشقاق المتفشي بين فروع الجنبة شيوخ قبيلة بني بوعلي على التدخل في شئون صور، وكان ظاهر التدخل فض المنازعات وتسويتها، وباطنه محاولة إضعاف الجميع وإعلاء سلطتهم على القبائل كافة. فعندما وقع صدام بين العراما والمخانة في عام ١٩٢٣م نتيجة ثأر قديم بينهما، وغاب الأمن الذي ألزم الناس منازلهم منذ غروب الشمس إلى

شروقها، كان لزامًا على مجلس وزراء مسقط أن يتحرك، فذهب وفد في يونيو من العام عينه تكون من السيد شهاب بن فيصل والسيد راشد بن عزيز إلا أن جهودهم ذهبت سدى، وعلق كاتب التقرير على رد فعل القبائل المتصارعة تجاه الوفد" إنهم قد استهزءوا بالوفد وقابلوه بازدراء شديد". فعاد خاوي الوفاض ولم يحقق شيئًا يذكر(١٧). ولو كانت الدولة مرهوبة الجانب لما تجرأ أحدٌ على أن يقابل وفدها بهذه الطريقة المخزية.

اضطر مجلس الوزراء إلى المبادرة بالقيام بما يحفظ هيبة الدولة، وكان ركن الدولة الركين في ذلك الوقت الوجود البريطاني المتمثل في الوكيل السياسي المايجور ألبن قائد مشاة مسقط، وبعد مداولات معه تم الاتفاق على أن يذهب الشيخ زبير وزير العدالة في مجلس الوزراء ومدير الجمارك في صحبة المايجور و ١٥٠ جنديًا من مشاة مسقط إلى صور، فنزلوها في ٨ يوليو ١٩٢٣م مصبحين، وهناك ألقوا القبض على زعماء القبيلتين المتنازعتين، وقاموا بتسوية الأزمة، واستلموا أموال الدية من المعتدين، ونجح الشيخ زبير في تسوية العديد من حالات القتل العالقة. وفي هذه الزيارة جُمعت الرسوم الجمركية المتأخرة من التجار والتي قدرت بحوالي ٦٤٠٠ دولار ماريا تريزا، وغُرمت القبائل المتنازعة ٤٠٠٠ دولار(١٨).

ولكن السؤال هنا كم مرة قامت حكومة مسقط بمثل هذا الإجراء؟ الإجابة تكاد تكون هذه المرة الأخيرة التي تدخلت فيها الحكومة بهذا المستوى من القوة إلى أن توجه السيد سعيد بن تيمور، ولي العهد، إلى صور في يوليو عام ١٩٣١م في صحبة الدعم العسكري البريطاني كما سيمر بنا. وقد شجع هذا الغياب القبائل كافة على التمادي في حق الدولة وانتشار الفوضى وغياب الأمن.

ولم يزر أي مسؤول بريطاني صور خلال هذه الفترة إلا ولمس هذا، وهذا ما دفع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط أن يجمل صورة الوضع في تلك المدينة في تقريره لعام ١٩٢٨م بما يلي:" إن صور منطقة مضطربة على

الـدوام، ومركـز لتجـارة العبيـد والأسـلحة، وسـمة الإدارة هنـاك الضـعف، وحـالات الثـأر لا تنتهـي بـين قطاعـات الجنبـة الأربعـة التـي تشـكل النسـبة الأكبـر مـن السـكان، وقـد جعلـت كـل هـذه العوامـل مـن صـور مرتعًـا خصـبًا وفريسـة سـهلة لمكائد الأمير محمد بن ناصر أل حمودة"(١٩).

ومهمـا يكـن مـن أمـر، فـإن مشـروع بنـي بـوعلي الانفصـالي قـد نبتـت فكرتـه مـع توقيـع اتفاقيـة السـيب التـي أقـرت شـطر الـبلاد شـطرين، بيـد أن قبيلـة بنـي بـوعلي لـم تكـن مـن القـوة بالدرجـة التـي تؤهلهـا لـتعلن عـن مشـروعها دفعـة واحـدة؛ ولـذا شـرعت تمهـد لـه الطريـق بالتـدريج وعلـى موجـات، واتبعـت طرائـق شـتى لإنجـازه، ومنهـا: إرسـال العديـد مـن الرسـائل إلـى الوكيـل السياسـي البريطـاني فـي مسـقط التـي تؤكـد علـى أنهـم مسـتقلون فـي مقـاطعتهم أو دولـتهم- علـى حـد زعمهـم- غيـر تـابعين لأحـد، لـيس هـذا فحسـب بـل أرسـلوا أيضًـا خطابـات إلـى نائـب الملـك والحـاكم العـام فـي الهنـد تحمـل المعنـى عينـه، واستشـهدوا بقـرائن عـدة. ولا غرابـة فـي ذلـك فلـم يكـن فـي مقـدورهم أن يصـلوا إلـى مـا يريـدون دون اعتراف حكومة الهند بهم.

فقـد ورد فـي التقريـر الصـادر عـن الوكالـة البريطانيـة عـن مسـقط لسـنة ١٩٢٢م" إن شـيوخ بنـي بـوعلي قـد وصـلتهم فكـرةٌ خاطئـةٌ عـن تقـدير وضـعهم، إذ زعمـوا أنهـم حكـام مسـتقلون؛ نتيجـة لمـا أُوكـل إلـيهم مـن أعبـاء ومهـام دُرج أن تُسـند للشـيوخ بحكـم العـادة". وفـي تقريـر سـنة ١٩٢٣م جـاء فيـه" إن وضـع قبيلـة بنـي بـوعلي لـم يتغيـر، فهـم ليسـوا معـادين بشـكل نشـط لحكومـة مسـقط، ولكـنهم لـم يفوتـوا فرصـةً إلا وأكـدوا علـى أنهـم حكـام مسـتقلون، ورسـائلهم إلـى القنصـلية بخصـوص هـذا الشـأن لا تتوقـف"(٢٠). وهـذا مـا يؤكـد فكـرة التـزامهم التـدرج فـي الإفصاح عن مشروعهم.

ولـم تقتصـر رسـائل الشـيوخ علـى الوكالـة فـي مسـقط فقـط، بـل أرسـلوا أيضًـا إلـى المسـئولين فـي حكومـة الهنـد وكانـت رسـائلهم مـن الكثـرة بمكـان، ومنهـا رسـالة مهمـة كتبهـا محمـد بـن صـالح – ممثـل الشـيخ محمـد بـن ناصـر فـي الهنـد

وموانئها وراعي أموره التجارية- وتقدم بها في ٨ يناير عام ١٩٢٣م باسم نائب الملك في الهند، وهي في مجملها عبارة عن شكوى من سيده حاول من خلالها أن يكرس لاستقلال إقليم جعلان عن حكومة السلطنة، وفيها أبدى ضجره من تصرفات السلطان تيمور الذي دأب على التصرف بالنيابة عن أمراء جعلان في مقر حكمهم، وقد ساق محمد بن صالح الأمر وكأن ثمة معاهدة أو اتفاقية قد أُبرمت بين الطرفين اعترف فيها سلاطين مسقط وخلفاؤهم لأمراء جعلان وخلفائهم باستقلال جعلان، وأن الأمراء قد التزموا ووفوا وقدموا الخدمات الجليلة في المناسبات والأوقات الحرجة التي مرت بها السلطنة، واستشهد بمواقف الشيخ عبد الله آل حمودة التي وقفها مع السلطان تركي وخليفته السلطان فيصل، وأبرز أن جوهر الاتفاق ألا يتدخل السلطان وخلفاؤه في أية أمور تتعلق بقبائل جعلان، وأن يلتزم السلاطين بأن يدفعوا لأمراء بني بوعلي ١٠٠ روبية شهريًا، وأن يقدموا أسلحة وذخيرة وهدايا عند زيارتهم لمسقط. وأن السلطان تيمور قد التزم دفع العلاوة الشهرية وتتصل من الالتزامات الأخرى. وأن انتهاكه ونكوصه قد تسببا في ضجر القبائل وسخطهم، ودفع بهم إلى التهديد بالثورة إن لم يكف السلطان عن هذا التدخل. وأن الأمراء تدخلوا وسكنوا ثورة الثائرين بصعوبة شديدة على وعد أن تتدخل حكومة الهند – حليفتهم وصديقتهم – في الموضوع وتلزم السلطان بما تعهد به خلال وقت قصير[٢١].

وقد شددت الرسالة على ضرورة ألا يتدخل السلطان في شئون الأمراء؛ وأنه السبيل الوحيد للتخلص من المشاكل المثارة. وطلب أن يُمنح أمراء جعلان الحرية التي منحت لشيوخ عرب آخرين بواسطة حكومة الهند، وأن يحظوا باتصال مباشر معها أو مع وكليها في مسقط كما كان يحدث في السنوات الماضية. وأن مراسلات الأمراء السابقين والحاليين مع وكلائها لهو برهان لا يرقي إليه شك على استقلالهم[٢٢]. ووفقا لتلك الرسالة فإن السلطان تيمور قد أخل بما التزم به أسلافه، وأنه قد اعتدى على سيادة حكام جعلان من بني

بوعلي، وعليه أن يكف عن ذلك، وإلا فإن الأمور قد تتطور إلى ما لا يحمد عقباه.

وكان يسير بالتوازي مع تلك النزعة حرص الشيخين على أنْ يُعاملا معاملةً متميزةً، وأن يُكنيهما من يراسلهما أو يتعامل معهما بلقب الأمراء الذي كان يميزهما عن بقية شيوخ القبائل العمانية عامة وقبائل الشرقية خاصة. ففي سبتمبر عام ١٩٢٥م، زار الشيخ محمد بن ناصر مسقط، وكانت وجهته بعدها الهند، وحينذاك وصفه أو قدمه أحد أعضاء مجلس وزراء مسقط بالمقيم أو قاطن جعلان، فانزعج الشيخ محمد أيما انزعاج، ولاحت ملامح الغضب على وجهه، وأصر يومها إصرارا على أن يكون لقبه أمير جعلان بني بوعلي، ولم تهدأ نفسه إلا عندما قُدم بما أراد، وبدا له ساعتئذ أن هذا لقبه الحقيق به. وعندما التقى الشيخ حمدان بن ناصر– شقيق الشيخ محمد – مع الوكيل السياسي في مسقط في فبراير ١٩٢٦م وضح للوكيل بأنه قد صدرت له تعليمات صريحة من شقيقه بأن يؤكد على استقلال إمارة جعلان، وعلى أن أمراءها أصدقاء وحلفاء لكل من مسقط وبريطانيا على السواء(٢٣).

وعلى أية حال فإن الرسالة الثانية التي تكرس لفكرة استقلال أمراء جعلان قد بدأت فكرة كتابتها مع زيارة الشيخ محمد بن ناصر لمسقط – المشار إليها– فبينما هو قائم هناك التقاه القائد ألبن، ودار بينهما حديثٌ عَلِمَ من ثناياه أن ثمة فريق من المهندسين والخبراء التابعين لشركة النفط الأنجلو– فارسية على أهبة الاستعداد للتوجه إلى منطقة صور وما حولها بغرض البحث والتنقيب عن النفط، فوعد الشيخ أن يقدم الدعم للزائرين، وأكد على أنه سيتواصل مع الشيخ منصور بن ناصر شيخ جزيرة مصيرة الذي تقع المنطقة المستهدفة ضمن نفوذه. إلا أن الشيخ محمد بن ناصر عندما حط رحله في بومباي أقدم على إرسال رسالة إلى القسم السياسي في حكومة الهند في شهر نوفمبر ١٩٢٥م، ذكر فيها ما يلي " ألفت انتباه حضراتكم إلى أن هذا لا ينبغي، وأن ثمة قبائل في المنطقة لا بد أن تُحاط علمًا قبل الإقدام على مثل

هـذا الشـأن، وينبغـي علـى الحكومـة أن تتصـل بـي أولًا، وسـوف أقـوم بمـا فيـه الفائـدة لكلينـا[٢٤]. والشـيخ يقصـد هنـا ذهـاب وفـد الخبـراء والمهندسـين إلـى مقاطعتـه. وكـأن الشـيخ محمـد لـم يلـق ألـبن، ولـم يعلـم منـه شـيئًا، ولـم يبـد نيـة التعاون، وهذا ما أثار استغراب ألبن عندما وصله رد فعل الشيخ في الهند.

كمـا أقـدم الأميـر محمـد بـن ناصـر أيضًـا علـى إرسـال رسـالة أخـرى إلـى الحاكم العام في الهند في ٢ ديسمبر ١٩٢٥م تناول فيه أمور عدة:

أولهـا: التأكيـد علـى أنـه حـاكم مسـتقل لدولـة أو مقاطعـة جعـلان التـي تقـع جنـوب مسـقط فـي جنـوب الجزيـرة العربيـة، وراح يصـف مسـاحتها ويتحـدث عـن عـدد سـكانها، وبـرهن علـى اسـتقلاله بـأن حكومـة الهنـد نفسـها قـد اعترفـت لـه بـذلك فـي ٢٠ مـايو ١٩٢٠م، وأنـه وأسـلافه كـانوا ولا زالـوا مخلصـين، ودانـوا بـالولاء لهـذه الحكومـة علـى طـول الوقـت، وقـدموا خـدمات جليلـة لبريطانيـا إبـان الحـرب العالميـة الأولـى، ودلـل علـى خـدماتهم التـي أسـدوها بموقـف قبيلتـه مـن إحـدى السفن البريطانية التي ارتطمت في مياه **Ras Rakhaba**.

ثانيهـا: محاولـة الحصـول علـى تصـريح بشـراء كميـة مـن البنـادق والـذخيرة لاسـتخدامه الشخصـي بعيـدًا عـن القواعـد التـي طبقـت فـي مسـتودع السـلاح منـذ ١٩١٢م، مبينًـا أنـه عنـدما أرادا شـراء الأسـلحة والـذخيرة مـن إحـدى الشـركات فـي بومبـاي أصـر الوكيـل السياسـي البريطـاني هنـاك علـى أن يتقـدم الشـيخ بشـهادة أو تصـريح مـن الوكيـل السياسـي فـي مسـقط كـي يبـيح لـه أن يحصـل علـى مـا يريـد، وكـان معنـى ذلـك، مـن وجهـة نظـره، أن الأميـر تـابع ولـيس مسـتقلًا كمـا يـزعم. وقـد حـاول الأميـر أن ينهـي الصـفقة، وأن تُشـحن إلـى مينـاء صـور الـذي كـان يعتبـره مينـاء مقاطعتـه، واعتبـر مجـرد طلـب مثـل هـذه الشـهادة نوعًـا مـن الإهانـة له ولدولته ومكانتها وسيادتها.

ثالثهـا: طـرح فـي النهايـة مسـألة زيـارة المهندسـين والخبـراء التـابعين لشـركة الـنفط، وأكـد علـى ضـرورة أن يكـون ذلـك بالتعـاون معـه، ولـيس مـع جهـة أخـرى. وكأنه هدد بإمكانية تعرضهم للأذى إن لم تكن الزيارة برعايته[٢٥].

لقد أثارت رسالة محمد بن ناصر الفضول لدى المسئولين في القسم السياسي في الهند، إذ كانت تعني مضامينها أن هناك دولة اسمها جعلان، وأن حكامها ليسوا من أسرة البوسعيد، وأن حكومة الهند قد اعترفت بهذه الدولة منذ مايو ١٩٢٠م، وأن ثمة تعهدات قد تعهدت بها حكومتهم تجاهها. فأردوا أن يتبينوا صحة ذلك؛ ولذا تمت مخاطبة المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، وأُرسلت له تعليمات عاجلة تلزمه بأن يرسل لهم إجابات عن الأسئلة التالية، ما أصل البيان الذي أصدرته حكومة الهند في مايو ١٩٢٠؟ ومتى ارتطمت السفينة المذكورة؟ وما أصل العلاوة التي يحصل عليها أمراء جعلان؟ ومنذ متى يحصل أمراء جعلان على لقب أمراء؟ وهل جعلان جزء من مسقط؟ وهل خاطبوا السلطان بلقب ملك ومتى حدث؟

وبناء على تلك الأوامر قام الوكيل السياسي بالتقصي عن أصل الادعاءات التي ادعاها الشيخ محمد بن ناصر لقبيلته وأسرته، وبعد مرحلة من البحث قام بتفنيد تلك المزاعم الواحدة تلو الواحدة، فأما ما يخص مسألة اعتراف حكومة الهند بأن أمراء جعلان مستقلون وحلفاء لسلاطين مسقط، فرده الوكيل إلى بيان أصدره مالكولم المستشار المالي للسلطان في مايو ١٩٢٠م، عندما فرض السلطان ٢٥% زكاة على القبائل غير الحليفة له مستثنيا منها قبيلة بني بوعلي، وقد توصل الوكيل السياسي إلى أن تلك الفترة كان السلطان خلالها في حرب مع أنصار الإمامة، وأن فرض الضريبة قُصد به تغريم القبائل المناصرة للإمام، وأن استثناء قبيلة بني على يعود إلى أنها كانت صديقة للسلطان ساعتئذ، ولم يكن المقصود إطلاقًا الاستقلال أو التحالف بالمعنى الذي فهمه أمراء جعلان. أما عن السفينة **Charles Talliers** التي ارتطمت بالقرب من صور، فإن قبيلة بني بوعلي قد قدمت خدمة لطاقم السفينة ولا نكران لذلك، وأُزجى لها الشكر على صنيعهم، وقُدمت لهم الهدايا، ودفعت لهم فاتورة ما أنفقوه في سنة ١٩١٩م. أما عن تاريخ العلاوة التي يتحدث عنها الشيخ فهي تعود إلى عام ١٩٠١م- وقد ذكرت وثائق أخرى

تـواريخ أقـدم مـن ذلـك–، وكانـت نتيجـة لخدمـة قـدمها الشـيخ عبـد الله بـن سـالم لحملـة شـارك فيهـا السـلطان ضـد قبيلـة بنـي رواحـة. وذكـر الوكيـل السياسـي بعـد البحـث والتقصـي أن جعـلان جـزء مـن السـلطنة، وليسـت منفصـلة عنهـا. وذكـر أنـه بعـد أن اطلـع علـى مـا لـدى مجلـس الـوزراء مـن وثـائق تبـين أن الأمـراء قـد خـاطبوا السـلطان بلقـب ملـك، وأنكـروا فـي رسـالة أنهـم سـعوا لقطـع العلاقـة مـع مسقط(٢٦).

يبـدو أن الرسـالة التـي أرسـلها الشـيخ محمـد بـن ناصـر إلـى حكومـة الهنـد قـد تسـببت فـي أزمـة، وأثـارت عليـه سـخط المقـيم السياسـي البريطـاني فـي بوشـهر، ووكليـه فـي مسـقط، وبنـاء عليـه صـدرت تعليمـات بـإبلاغ أمـراء بنـي بـوعلي بموقـف المسـئولين مـن الشـيخ محمـد، ونجـم عـن ذلـك أن التقـى الوكيـل السياسـي بالشـيخ حمـدان آل حمـودة، وأعـرب لـه عـن سـخطه الشـديد مـن الشـيخ محمـد لمـا قـام بـه مـن تقـديم معلومـات غيـر صـحيحة إلـى حكومـة الهنـد، فمـا كـان مـن الشـيخ حمـدان أن كتـب خطابًـا اعتـذر فيـه عمـا صـدر مـن الشـيخ محمـد، وذكـر أنـه لـيس لديـه علـم بـذلك، وأن الشـيخ محمـد لا يرضـيه أن يقـوم بـأي شـيء يخـالف أوامـر المسـئولين البريطـانيين أو حكومـة مسـقط. ونحـن – حمـدان وأخوتـه – لا نـرى رأيه، وطلب الصفح والمسامحة(٢٧).

أمـا فيمـا يتعلـق بعلاقـة أمـراء بنـي بـوعلي بالسـعوديين فقـد وُجهـت تهمـةُ الاتصـال بالملـك عبـد العزيـز آل سـعود إلـى أمـراء بنـي بـوعلي فـي أكثـر مـن المناسـبة، وفـي كـل مـرة كـانوا يبـرؤن سـاحتهم مـن هـذا الاتهـام، ويؤكـدون علـى أنهم لم يتواصلوا معه، وأنهم لا عذر لهم من حكومة مسقط، ولا ينفلتون عنها.

وعلـى مـا يبـدو أن هـذه الحادثـة قـد كانـت لهـا أثـار بعيـدة علـى المسـتقبل السياسـي الـذي كـان يطمـح إليـه حكـام بنـي بـوعلي، والـذي كـانوا يعولـون علـى نصـيبٍ كبيـرٍ مـن تحقيقـه علـى الاعتـراف البريطـاني بـه، ولـذا تغيـر الموقـف البريطـاني مـن الشـيوخ، ورفضـوا أن يتواصـلوا معهـم بشـكل مباشـر، وأصـروا علـى

أن تكون حكومة مسقط هي الوسيط فيما يتعلق بمصالحهم كرعايا، ولم يخاطبوهم بعدها إلا على أنهم شيوخ قبيلة تتبع حكومة مسقط فقط.

وعلى الرغم من الموقف البريطاني الغاضب من أزمة المراسلات السابقة، وتأكيد المسئولين البريطانيين على تبعية جعلان لسلطنة مسقط وعمان فإن شيوخ بني بوعلي لم يتوقفوا عن السعي قدمًا نحو مشروعهم، وراحوا يتحينون الفرص التي تكفل لهم تعزيز مركزهم في صور إما عبر تصفية حساباتهم مع بعض القبائل أو من خلال التوسط بين المتنازعين تمهيدًا لأن تكون كلمتهم هي العليا، وكانت هذه آلية أخرى من أليياتهم لتحقيق مشروعهم. فقد استغل الشيخ على بن عبد الله آل حمودة وابنُ أخيه حمدان خلافهم مع قبيلة الحجريين في سبتمبر ١٩٢٤م وقاما على رأس ٤٠٠ رجل مسلح بالسيطرة على قافلة من الجمال والحمير كان تنقل تمور القبيلة إلى بندر أم قرمتين، وقد قدرتها المصادر بحوالي ٢٠,٠٠٠ روبية، بحجة أن ثمة حادث قتل معلق بينهم "ولأجل هذا ينبغي ألا تصل قافلة الحجريين إلى صور"[٢٨].

ومن الجدير بالذكر" أن القافلة التي تم الاعتداء عليها قد تم اقتيادها إلى بندر عيقة، وكان من المفترض أن تُشحن من هناك إلى الخارج دون أن تدفع لها رسومًا جمركية للحكومة، إذ كانت الضريبة المقررة حينئذ ٥%"، وقد علق الوكيل السياسي على هذا الإجراء بقوله" إن هذه إحدى طرق بني بوعلي الحالية"[٢٩]. ونعتقد أن الرسالة التي كانوا يريدون إيصالها للجميع هي أن صور أمست مدينتهم، يمر عبرها من يريدون، ويُحظر ميناؤها على من يعادون.

ولا نغفل هنا أن نشير إلى أن قبيلة بني بوعلي قد استغلت حوادث القتل التي اندلعت بين العراما والمخانة والفوارس لتحقق من خلالها بعض النفوذ أيضًا. فعندما اندلع صدامٌ مسلح بين قبيلتي العراما والمخانة وظل على أشده طوال عام ١٩٢٤م، والذي تعود جذوره إلى أبعد وأقدم من ذلك، والذي

يئس السلطان من حله، استغل الشيخ شعور السلطان هذا وطلب منه أن يسمح له بأن يتوسط بين المتناحرين، وكان نص رسالته كالتالي: أيها السلطان ألتمس من جنابك أن توسع لي في صلاح الجنبة، فإذا أراد الله صلاحهم فذلك المراد، وإلا فمرجع الأمر على جنابك من قبل ومن بعد"(٣٠). وبناء عليه أرسل السلطان إلى مجلس وزرائه يخبرهم بموافقته على طلب الشيخ محمد بن ناصر، إلا أن السلطان لم يجعل موافقته مفتوحة، بل حدد لها مدة "السليفة" فقط، واشترط على الشيخ محمد ألا يستخدم القوة، وأن يتوقف عن التدخل في شئون صور وأهلها بعد المدة المذكورة. كما أرسل إلى شيوخ العراما والمخانة يخبرهم بأنه " قد وافق للشيخ محمد على أن يتوسط لتسوية نزاعهم، وأنه لم يرغب في حرمانه من هذا الخير"(٣١).

يبدو لنا من مراسلات السلطان مع أعضاء مجلس وزرائه ثم مع شيوخ العراما والمخانة أنه أراد أن يبرر لهم أمرًا يعلم جيدًا أنهم رافضوه، فقد برر للأولين بأن فترة وساطة الشيخ مدة "السليفة" ثم شدد من صيغة تبريره بأنه ليس مسموحًا للشيخ بعدها التدخل في شئون صور، وأما تبريره لشيوخ العراما فقد جاء من منطلق عاطفي عندما ذكر" أنه لم يرغب في أن يحرمه من هذا الخير". ولا أدري أي خير يجعل السلطان يُعين خصمًا للعراما حكمًا. ولكن المبرر الوحيد الذي يجعل هذا التصرف مفهومًا بالنسبة لنا هو حرصُه على أن يتنصلَ من المسئوليات التي كانت ملقاه على عاتقه، وتضطره للبقاء في عمان أطول فترة ممكنه؛ مما جعله يلقى بواحدة من أهم مهامه إلى خصم لأحد المتنازعين.

وعلى ما يبدو أن الشيخ محمد بن ناصر لم يلتزم بتلك الشروط، وراح يستخدم القوة ضد أعدائه لا سيما من العراما أقوى فروع الجنبة، وقد أكد على ذلك الشيخ خميس بن مبارك شيخ العراما للوكيل السياسي **Hinde** عندما زار صور والصراع بين الطرفين على أشده، " إذ ذكر أن الشيخ محمد قد هدده بتدمير منزله وممتلكاته إذ لم ينزل عند حكمه الذي قبله الجميع، ليس هذا

فحسب، بل لمح أنه رشى بعض رجال قبيلته ليقبلوا بحكمه، وأنه نفسه قد رُشي من القبيلة المعارضة". وقد ذكر الشيخ خميس أيضًا " أن الشرف لا يسمح له إلا بالدية أو القصاص من المخانة، وأنه إذا لم يحدث ذلك لم يستطع أن يرفع رأسه بين قبيلته"؛ ولذلك رفض تسوية الشيخ محمد، وعندما واجه الوكيل السياسي الشيخ محمد أنكر تماما أنه استعمل القوة وألقى باللوم على الشيخ خميس(٣٢).

وفي العام عينه، قام شيوخ بني بوعلي بإجراء أخر لم يقوموا به من قبل، إذ أعلنوا أنَّهم سيقومون بجباية دولار ماريا تريزا عن كل جمل محمل بالبضائع ذاهب إلى صور أو قافل منها. وكان لهذا الإجراء تداعيات غاضبة لدى بعض الأطراف ذات الشأن في منطقة الشرقية، إذ احتج عليه الشيخ عيسى بن صالح – زعيم الشرقية بلا منازع–، وذكر أن هذه ضريبة غير قانونية، وأن أفراد قبيلته قد تضرروا منها، ودونوا العرائض والشكاوى للوكيل السياسي بهذا الشأن، فطلب الوكيل السياسي من حكومة مسقط أن تستقصي جلية الأمر. وكان الطبيعي من أن ينكر شيوخ بني بوعلي قيامهم بذلك جملة وتفصيلا(٣٣).

وفي تصعيد أخر قام شيوخ بني بوعلي في نوفمبر عام ١٩٢٤م بفرض شيخ على قبيلة الجنبة، فلم تقبله الجنبة، وثارت ثائرتهم، وتراسلوا مع حكومة مسقط وطالبوها بالتدخل. وعلى الرغم من ذلك فإن مجلس وزراء مسقط وقف مكتوف الأيدي، ورفض أن ينيب من قبله أحدًا، وذكر أن الوالي هو ممثل الحكومة في مثل هذه الشئون(٣٤). وقد كان لهذا الإجراء أبعاد يعلمها شيخا بني بوعلي جيدًا، أبرزها انتزاع حق السلطان الأصيل في تعيين الشيوخ في صور، واستحواذهم على هذا الحق.

ومهما يكن من أمر، فقد قام هذا الشيخ الجديد والمدعو منصور بن ناصر بفرض ضرائب لا علاقة لحكومة السلطان بها، إذ قرر أن يدفع الرعايا البريطانيون المقيمون في صور والذين يعملون بالتجارة مبلغ قدره ٨٠ دولارا

سنويًا. فرفض الرعايا البريطانيون الإذعان لهذا الإملاء ما لم تأمرهم حكومتهم بذلك، فانتقل إليهم الشيخ منصور بنفسه وأمر كبار التجار بالالتزام بهذه القرارات ما داموا يقيمون على أرض صور، كما أخبر التجار الهنود بأن قبائل الجنبة الأربعة قد فرضت عليهم هذه الضريبة، وأرسل شيوخًا أربعة إليهم أكدوا كلامه، وأنه قد فرضت عليهم ضريبة ١٦٠ دولارا سنويًا بدل حماية أيضًا، فلما رفضوا الدفع هُددوا بغلق محلاتهم، وقطع جميع معاملاتهم التجارية البرية والبحرية. فاضطر البعض منهم إلى دفع ٨٠ دولارا وأخذوا بها ايصالات تثبت ذلك (٣٥).

وفي شهر سبتمبر ١٩٢٤م زار الوكيل السياسي صور على متن السفينة الحربية لورانس ليتقصى الوضع هناك فكان تعليقه:" إن سلطة السلطان مختفية تمامًا في صور". ولذلك كتب في تقريره السنوي:" إن شيوخ جعلان لا زالوا مدعين استقلالهم عن حكومة مسقط، ولا يدفعون الرسوم الجمركية لها، ولا زالوا يدَّعون حقهم في تسوية النزاعات القبلية في صور(٣٦). وعندما سأل الوكيل السياسي مدير الجمارك عن مسألة دفع بني بوعلي لرسوم الجمارك ذكر له" إن رسوم جمارك صور متدنية هذا العام، ولم يُحصل سوى جزء صغير منها؛ لأن أمراء جعلان ادعوا أن من حقهم عدم دفع رسوم على صادراتهم ووارداتهم في عيقة، نتيجة الامتياز الذي حصلوا عليه من السلطان، مع أن سمو السلطان قد منح الاعفاء من الجمارك لسفن أمراء بني بوعلي وليس لجميع أفراد قبيلة بني بوعلي.

وأمام هذه التطورات اضطر مجلس وزراء مسقط أن يقوم بتعيين والي قوي على صور، ليضع حدًا لهذه الفوضى، وكان ثمة رغبة لدى بعض أفراد الأسرة الحاكمة أن تُسند مهمة ولاية صور إلى السيد محمود بن محمد بن تركي، الذي كان يعمل ضابط صف في مشاة مسقط، وكان له إسهامٌ في العمل البلدي، إلا أن الوكيل السياسي تحفظ على هذا الاختيار، واقترح والي السيب بدلًا منه، وقد اتفق معه أعضاء مجلس الوزراء فيما يتعلق بأن السيد

محمود ليس لديه الخبرة الكافية التي تؤهله لتولي صور في هذه المرحلة الحرجة، ولكنهم اقترحوا حمود بن حمد بن هلال والي المصنعة – لما عرف عنه من قوة البأس والشكيمة وحسن السيرة والمروءة – بدلا من والي السيب. وبالفعل وصل السيد حمود إلى صور في ١٠ أغسطس ١٩٢٥، عندما كان يعربد فيها منصور بن ناصر (٣٧).

ومع تعيين حمود بن حمد ولاية صور قام الشيخ منصور بن ناصر بالتصعيد ضد سيادة الدولة، وتحدى سلطة الوالي الجديد، فقد اصطحب معه ١٥٠ من رجاله، وتوجه إلى محلات تاجرين هنديين هما: مولتاني رامال غيانشايد ومولتاني تريكومداس سوكرامداس. وأخبرهما أنه قد عين سعيد بن سلطان واليا على صور، وأن سكان هذه المنطقة أصبحوا خاضعين له من الآن وصاعدا، وحذر الجميع من الاقتراب من والي السلطان لرفع أية شكاية قبل أن يصل واليهم من قبله، وهدد المخالفين عن أمره بأنهم سيكونون عرضة للإيذاء في أموالهم وأرواحهم(٣٨). ومع مرور الأيام ارتفع مستوى الجنوح الانفصالي لدى الأميرين، وراحا يؤكدا للمسئولين البريطانيين بأن استقلال قبيلة بني بوعلي أمر لا مراء فيه، وأنهم المهيمنون على جعلان، ليس هذا فحسب، بل إنهم من يسمحون بوجود تمثيل لحكومة مسقط في صور.

اضطر الوكيل السياسي البريطاني إلى أن يؤكد في أحد خطاباته التي أرسلها إلى شيخي بني بوعلي أن صور جزء من الأراضي التي تخضع لحكومة مسقط، وكان ذلك من أجل التكريس لحقوقها وسيادتها على المنطقة الساحلية. وعلى ما يبدو أن ذلك قد استفز شيخي القبيلة، وكان ردهما أن أكدا على أن صور جزء من جعلان، وأن موقعها الجغرافي واضح وضوحا لا لبس فيه، وأنَّها قولًا واحدًا ليست جزءًا من مسقط، وأنه إذا كان هناك والي وعوائد تحصل في صور فإن ذلك يتم بإرادة الشيوخ. وأن المدينة وقسم جماركها قد أصبحت تحت حمايتهم.

امتعض الأمراء كثيرًا من إصرار حكومة الهند على مسألة أن يتم التعامل معهم عبر حكومة مسقط، وقد وضح ذلك جليًا عندما لجأ شيوخ بني بوعلي إلى الوكيل السياسي يشكون له المسئولين الإيطاليين نتيجة ظلم وقع على بعض السفن التابعة لهم في موانئ شرق أفريقيا التي يسيطرون عليها، فما كان منه إلا أن أحالهم إلى حكومة مسقط، فاستفز أمراء بني بوعلي وجاء ردهم على النحو التالي" وفيما يتعلق بحقوق قبيلتنا عند الحكومة الطليانية فلا زلنا نريد أن نسترد حقوقنا عبر حكومتكم، وليس عن طريق حكومة مسقط، ليس هناك ضرورة أن كل شيء يخصنا يتم عن طريق حكومة مسقط...، ولا نرغب أن يمثلنا أو تدار شئوننا من خلال حكومة مسقط، وإذ لم تستطيعوا أن تفعلوا ذلك فأخبرونا حتى نفعل اللازم لاسترداد حقوق أبناء قبيلتنا...، لازلنا نسعى إلى تجديد الصداقة القديمة التي وجدت بين أسلافنا وحكومتكم البهية"(٣٩).

كما كانت إحدى وسائل شيوخ بني بوعلي لإبراز أنفسهم كحكام مستقلين؛ اتخاذ علم خاص بهم، والتواصل مع الملك عبد العزيز آل سعود، ولما كانت العلاقة بين بني بوعلي وبين الشيخ عيسى بن على في الشرقية على غير ما يرام فإنه كان يراقب تصرفاتهم وتحركاتهم، وفي الحقيقة هم من كانوا يدققوا كثيرا في هذه المسألة، فقد أذاع الشيخ محمد بن الشيخ عيسى بن صالح أخبار أن أولاد حمودة تواصلوا مع حاكم نجد والحجاز وملحقاتهما- مع العلم أن التواصل المقصود هنا هو الخروج عن سلطة الدولة- وأرسل رسالة إلى والي صور يقول فيها:" أولاد حمودة أرسلوا رسلا إلى إمامهم بن سعود"(٤٠).

وعلى ما يبدو أن هناك من أوصل هذه الأخبار إلى الشيخ على بن عبد الله، وهي معلومات جد خطيرة، وكان من الممكن أن تكون نتائجها وخيمة على المشروع الذى يسعى أمراء بني بوعلي سعيًا حثيثًا لإكماله؛ ولذا لم يلتزموا حياله الصمت، وأرادوا أن ينفوا حدوثه سواء أكان أم لم يكن، فأرسل

الشيخ على بن عبد الله رسالة إلى حمد بن حمود بن هلال الذي أسندت إليه ولاية صور حينئذ ذكر فيها "وقد نظرنا ما أسر به محمد بن عيسى بأن نحن قد طرشنا مع بن سعود، فهذا غير حقيقي، ولا لنا عذر من حكام مسقط، إلا إذا هم أفضلونا بأنفسهم يكون خير، والآن لا نفتلت منهم"(٤١).

وثمة مسألة أخرى نعتقد أنها ذات صله بالوسائل التي كان أمراء بني بوعلي يريدون أن يُمكنوا لأنفسهم بها في جعلان؛ وهي التزود بالأسلحة والذخيرة، فبدونهما فلا قوة لهم، إلا أن القواعد التي طبقت في مستودع سلاح مسقط كانت غاية في التعقيد، وقد أوكلت المسألة برمتها للسلطان والوكيل السياسي البريطاني، وكان على من يريد أن يحصل على أي نوع من سلاح أو ذخيرة أن يتقدم بطلب بما يريده لينظره السلطان والوكيل السياسي في مسقط، وبناء على ذلك تقدم الشيخ محمد بن ناصر إلى طلب للحصول على أسلحة وذخيرة في ١٩٢١م وسمح له الوكيل السياسي وينجت ببعض الأسلحة والذخيرة، وأوردت الوثائق أن وينجت قد سمح بأسلحة لشيخ بني بوعلي، وظل الأمر على تلك الشاكلة حتى طلب الشيخ محمد بن ناصر أسلحة وذخيرة أخرى قدرها بـ ١٢ بندقية و١٠٠٠٠ طلقة من الذخيرة إلا أن طلبه لم يبت فيه هذه المرة كسابقتها وظل موضع مماطلة من المسئولين البريطانيين(٤٢) فعلى الرغم من أن الشيخ محمد بن ناصر قد تقدم بطلبه في مارس ١٩٢٦ فإنه لم يحصل على مراده حتى أغسطس ١٩٢٨، وظل يلاحق الوكيل السياسي في مسقط بالرسائل دون كلل أو ملل ويلاطفه هو وعمه لعلمهما أنهما بدون موافقته لن يحصلا على ما يريدا(٤٣).

أما عن الوكيل السياسي فكان يتعلل لهما بأن الموافقة لم تأت بعد من قبل المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، وأحيانا ما كان يستغل تحكمه في مسألة السلاح لمساومة شيوخ بني بوعلي للتدخل لحل بعض المشاكل التي كانت تواجه الرعايا البريطانيين في صور، وأبرز ما عثرنا عليه في هذه المسألة رسالة يساوم فيها الوكيل السياسي شيوخ بني بوعلي ويذكرهم بأن

صفقة أسلحتهم المطلوبة ستكون جاهزة عندما يتدخلوا لاسترداد فدية قد دفعت لإحدى القبائل مقابل إطلاق سراح أحد البنيان الذين قاموا بخطفه(٤٤).

ومن الجدير بالذكر هنا أن التجار الهنود الذين كانوا يقيمون في صور كانوا يفزعون إلى الوكيل السياسي في كل ما يتعلق بهم حتى ينتصر لهم، وأحيانا ما كانوا يبالغون في شكواهم، ففي رسالة من أحدهم إلى الوكيل يذكر أن شيوخ القبائل كانوا عندما ينزلون البلدة، أي صور، يطلبون من أصحاب المحلات في أم قرمتين أن يدفعوا لهم الدراهم تحت التهديد، كما كانوا يفعلون ذلك في القرى المجاورة، ثم يستغيث بالوكيل " بأن يفعل ما بوسعه لرفع الظلم عن رعايا الدولة البهية ما داموا ساكنين تحت حمايتها"(٤٥).

ولا نستبعد أن تكون للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال عام ١٩٢٥م صلة ببعض الإجراءات المالية التي قام بها شيوخ بني بوعلي، فقد ذكرت الوثائق" أن عمان قد شهدت نقصًا ملموسًا في سقوط الأمطار فترتب عليه أن جفت الكثير من بساتين التمور، وهجر العديد قراهم، كما ساهم في حدوث كساد عام في التجارة ترك على إثره ٩٥% من التجار الهنود الذين كانوا يتعاملون مع تجارة مسقط البلاد وعادوا إلى الهند. كما نكب محصول التمور بتراجع في الأسعار أيضًا؛ إذ كان معدل سعر التمر الرطب في عام ١٩٢٤م ١٤٠ روبية لكل ١٨٠٠ رطل، ووصل في عام ١٩٢٥ إلى ٧٥ روبية، وزاد الطين بله أن شهدت المنطقة موسم صيد سيء ترتب عليه قلة الطلب على التمور" أحد أهم صادرات بني بوعلي[٤٦].

ظل أمراء بني بوعلي يكرسون لوضعهم المستقل وجعله أمرًا واقعًا من خلال التواصل مع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط والمقيم البريطاني في بوشهر بشكل مباشر دون وساطة حكومة مسقط، ومهرا مراسلاتهم مع هذه الجهات بعبارة " أمراء جعلان " و " إمارة جعلان وما حولها" مما يوحي بأنهما مستقلان ولا تربطهما بالحكومة في مسقط أدنى قدر من التبعية، وأقدما على التدخل في شئون القبائل التي تقطن المنطقة ولم يكن ذلك حق لهما ولم

يمارسه أسلافهما من قبل؛ إلا أن الحدث الفارق في توجه أميري بني بوعلي هو الإعلان عن تخصيص جمرك في محلة عيقة بصور، وتعيين مدير له ليكون مسئولًا عن تحصل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بعيدًا عن حكومة مسقط.

وقد ظهرت أزمة الجمرك في أبريل عام ١٩٢٨م عندما جاء مدير أم قرمتين خطابًا من مسؤول جمرك عيقة يطلب منه – بأمرٍ من الأمير محمد – أن يرد إليه رسومًا جمركية قد جبيت على سفينة كانت تحمل شحنة أرز قد وصلت من الهند، وكانت تخص بني بوعلي القاطنين عيقة، وذكر أنها قد وصلت في قارب لأبناء علي بن سلطان، " وأنه ينبغي أن ترد هذه العشور كما تم تسلمها من النواخذه"(٤٧).

شكل هذا التصرف تحديًا جديدًا غير مسبوق لسلطة الحكومة في مسقط، وكانت الحكومة أضعف من أن تبادر القبيلة بعمل رادع، مما جعل أمراء بني بوعلي يُعجلون وتيرة السعي نحو هدفهم، وقد خدمتهم الظروف بشكلٍ كبيرٍ، فبينما كان مجلس الوزراء يتدبر أمره ويبحث عن الكيفية التي يحجز بها بني بوعلي عن أهدافهم وتطلعاتهم، اشتعل الموقف بين قبيلة الجنبة وقبيلة بني بوعلي في صور من جديد، وأضحى التربص سيد الموقف.

وقد بدأت الأزمة عندما توجه الشيخ محمد بن ناصر على رأس حشد من رجاله المدججين بالسلاح إلى صور في ١٠ أبريل ١٩٢٨م، ثم أمر أتباعه بأن يمنعوا سفن قبيلة العراما من ولوج الخور، وما كان ينبغي له ذلك من وجهة نظر شيوخ العراما، فنفذ رجاله الأمر في الحال، وألقوا القبض على إحدى السفن التابعة للقبيلة المذكورة؛ فاستشاط شيوخ العراما والفوارس غضبًا، واعتبروا ذلك اعتداء صارخًا من قبيلةٍ تسْعى لفرض سيادةٍ لا تنبغي لها، وقد تسبب هذا الإجراء في إذكاء المشاحنات القديمة والتنافس المحموم بين القبيلتين. وكانت الاستجابة الأولى لهذا الاعتداء أن طالب شيوخ العراما برد سفينتهم، وعندما لم يجدوا آذانًا مصغيةً؛ أقدموا على منع سفن بني بوعلي من

دخول الخور، أيضًا، وهكذا أصبح في المدينة فريقان يتربصُ كلُ واحدٍ منهم بالأخر، وتلبدتْ سماءُ صور بغيومِ الحرب، وفاحت رائحتُها في طرقاتِ المدينة وأذقتها الساكنة المترقبة(٤٨)

طارت هذه الأخبار إلى مسقط، فاجتمع مجلس وزرائها لينظرَ ماذا يرى بشأنِ الأزمةِ التي أوشكتْ أنْ تُخرجَ صور عن سلطان الحكومة، فمنذ بضعة أيام خلت وصلت أنباء إقامة قبيلة بني بوعلي لجمرك في عيقة، وبعدها بأيام معدودات يتقدم الأمير الشباب الطموح إلى صور بحجة معاقبة قبيلة من أكبر قبائلها وقد ادعى تفويض السلطان والحكومة له، فتيقن المجلس المنزوع القوة من أن أمراء بني بوعلي يقصدون أهدافهم بخطوات ثابتة، ولم يكن لدى أعضائه أدنى شك في أن ما ادعاه الشيخ محمد بن ناصر لا يعدو ستارًا يخفي ورائه أطماعه، وينبغي على الحكومة أن تحول بينه وبين التدخل في شئون صور بهذا الشكل، فالحكومة وحدها المخولة، وليس طرف أخر، معاقبة قبيلة الجنبة، وقد كان السبب إطلاق النيران على المركب السعيدي وعلى متنه الوزير طومس. وأن أمراء بني بوعلي ليس لهم أية صلة من قريب ولا من بعيد بالحادث، ولا يحق لهم أن يأخذوا على عاتقهم معاقبة رعايا الحكومة. وأن ادعاءهم طاعة قرارات الدولة في معاقبة الخارجين عليها مجرد ذريعة لإحكام قبضتهم الكاملة على صور وسكانها. ولأجل ذلك رأى المجلس ضرورة أن يكون متواجدًا في الميدان، وليس بعيدًا عنه، ليستشعر الأهالي وجود الدولة المفقود. ولأجل هذا تقرر إرسال وفد من المجلس تكون من الشيخ راشد بن عزيز وزير الشئون الشرعية، والسيد شهاب بن فيصل، والي بركا ساعتئذ، إلى صور على متن المركب السعيدي لتقصي الأمور، واستجواب أمراء بني بوعلي، والاستفسار منهم عن الأسباب التي دفعتهم للإقدام على ما أقدموا عليه(٤٩)

وفي تلك الظروف كان لزامًا على أعضاء المجلس أن يزوروا المايجور جي بي مورفي قنصل بريطانيا في مسقط، ووكيلها السياسي؛ لعرض المسألة

عليه، وإمعان النظر في ما يجري. وأثناء اللقاء التمس الوفد دعمًا عسكريًا بريطانيًا؛ يُذْهِبُ ظن أولاد حمودة في أن بريطانيا قد رفعت مظلة حمايتها عن حكومة مسقط، وبذلك ينزجروا عن مدينة صور التي ما جرأهم عليها إلا ظنهم هذا. وكان يراودهم أن يسمح المسئولون البريطانيون بأن تتوجه سفينة حربية بريطانية إلى موقع الأحداث؛ لقذف الرهبة في نفوس الذين سولت لهم أطماعهم الاعتداء على سيادة الدولة. وأثناء اللقاء سأل المايجور مورفي الوفد عن حقيقة الوضع (٥٠).

ويلفت النظر في اللقاء أمران: الأمر الأول هو تفنيد المايجور مورفي لخلفيات الأحداث وأسبابها بشكل حاد. والأمر الثاني هو الرفض القاطع لطلب المساعدة دون الرجوع إلى رئيسه.

فأما بخصوص الأمر الأول، فقد انتقد مورفي الإدارة في البلاد بشكل لاذع، وقال:" إن السبب الحقيقي وراء تدهور الوضع وترديه في مدينة صور مرده سوء الإدارة"، وبرهن على ادعائه بأن الإدارة بلغ بها من التهاون والإهمال أن أوكلت أمر صور لفتيان– في فترة ما– تراوحت أعمارهم ما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من التهاون بل أسندت إليهم إدارة إقليم ظفار البالغ الأهمية إلى جانب صور. وكان هذا أمرًا عجبًا بالنسبة لمورفي. أما الأمر الثاني المتعلق بطلب المساعدة العسكرية، فالمُلفت فيه أنَّ مورفي قد أجاب بشكل حاسم أن سياسة حكومته جلية، وأنها درجت على العزوف عن التدخل في الشئون الداخلية للقبائل العربية. وأن ما ينبغي أن يحدث هو أن تقف حكومة مسقط قوية البأس رابطة الجأش أمام ما يواجهها من عقبات، وأن الميدان الذي ينبغي أن تبرز فيه قوتها وسطوتها أولا هو مدينة صور، وردع قبيلة بني بوعلي، ووضع حد لتعديهم على سلطتها. وأن بلوغ تلك الغاية يقتضي أن يسبقه إرسال وفد لتقصي الحقائق قبل الإقدام على شيء(٥١).

وربما يكون من البديهي أن نسأل أكان ما أقدم عليه محمد بن ناصر من تلقاء نفسه أم بأمر من الدولة حقًا؟

سنترك الإجابة عن هذا السؤال قليلًا حتى يكون السياق متصلًا، وسنقصر حديثنا أولًا على تبيان كيف آلت الأمور إلى ما آلت إليه من حرب جمعت الفرقاء وأصلحت بين المتخاصمين.

بدأت الحرب بين قبيلة بني بوعلي من جهة والعراما والفوارس من جهة أخرى في شكل مناوشات حذرة. ومع مرور الأيام بلغت ذروتها عندما هاجم محمد بن ناصر الجنبة في منطقة الوالي حمد بن هلال، أي بلاد صور، وكان ذلك في صباح ١٥ أبريل ١٩٢٨م، وقد وصل عدد قوات العراما والفوارس حينذاك ١٦٠ شخصًا، أما بنو بوعلي فكانوا حشدًا ضخمًا لم تذكره الوثائق، ودارت رحى الحرب داخل إحدى حدائق النخيل، وتزعم العراما والفوارس الشيخ ياسر بن حمود[٥٢]. وظلت الحرب سجالًا بين الطرفين، مما جعل بستان النخيل أشبه بحلبة مصارعة رومانية. وقد أسْفرت المعركة عن قتلى وجرحى من الطرفين إلا أنَّ قتلى بني بوعلي كانوا أكثر عددًا[٥٣].

وعلى كل حال، تدخل الوالي، وعُقدتْ هدنةٌ اشْتُرط فيها أنْ يَخرجَ المتنازعون من الطرفين من بلاد صور تمهيدًا لإنهاء الأزمة؛ فأذعن محاربو العراما والفوارس، واستنكف مقاتلو بني بوعلي ولم يبرحوا أماكنهم، ثم توافد على بلاد صور حلفاء لبني بوعلي ذكرت الوثائق أنهم ما جاءوا إلا بناء على دعوة من الشيخ محمد بن ناصر، حتى ناهزوا ٦٠٠ رجل. وهذا ما جعل الشيخ عزيزًا في موقفه.

كان الوالي إبّان الحرب الدائرة في كربٍ شديدٍ، وشاركه هذا الشعور فقراء المدينة. بعد أن ترتب عليها أن خلت شوارع المدينة، وأُغلقت محلاتها وأسواقها، وركدت قوارب الصيد على سواحلها. وسوف نحاول إبراز الحالة التي كان عليها الوالي، وأثر هذه الفتنة على الفقراء من اقتباسين استقيناهما من بعض مراسلات الوالي مع مجلس وزراء مسقط.

فأما الاقتباس الأول فجاء على النحو التالي: " لقد أمسكنا مقابضنا، وصار علينا مصرفٌ كبيرٌ، في كل يوم أربعة جواني عيش، وخمسين قرش... نحن في مخافة،... فقراء الناس التجوا إلى الحصن فوق الماءتين نفر،.. بعرفكم أن تكونوا في اهتمام عال في إصلاح رعاياكم ..."(٥٤)

والاقتباس الثاني " أما الجنبة حالا خرجوا، والشيخ محمد بن ناصر باقي في البلد، ... هذا القيام علينا خسارة ما ينعاد علينا باشيئا، ليس له علينا فيها مدخل، بل يزيد علينا الفترة، والمراد وصول أحد من طرفكم حال وصول الكتاب، ونريد مائة وزانة وتمر، ولا يمكن نتصفر،....الحصن خالي من كل شي، وصارة علينا مغاريم كثيرة، والحصن منهدم، ..." (٥٥).

يتضح مما سبق أن الأزمة كانت أكبر من الوالي وإمكاناته، ولا غرو في ذلك فقد كانت أكبر ممن هو أعلى منه شأنًا وأعلى منه مرتبًة، ولذا فقد التزم قلاعه وأغلق أبوابها، وحشد جنوده وحراسه، وترك المجال فسيحًا للمتنازعين حتى يهدهم النزال، واكتفى بالاستغاثة عبر الرسائل والرسل، وإن كان قد حاول أن يفصل بين المتحاربين فصلا كاملا.

ونستشف أيضًا أنه كان معنيًا ومهمومًا بأمرين: الأمر الأول سكان المدينة الذين لا ناقة لهم ولا جمل- في هذه الفوضى العارمة التي فجرتها قبيلة بني بوعلي- لا سيما البسطاء والفقراء المُعدمين منهم، وكانوا كُثر. والأمر الثاني الذي أهم الوالي هو قلة المخزون من العدة والعتاد والأقوات. فعندما توقفت الحياة في المدينة، وشحت الأقوات خارج القلاع، هرع الفقراء من الناس إلى واليهم؛ ليحتموا بحماه، وليضمنوا لقمة عيش يسدوا بها رمقهم بعد أن نفدت بيوتهم من القوت ولم يعد فيها شيئًا. فلم يعد أمامهم باب يطرقونه ولا سبيل يسلكونها إلا باب الدولة، وهذا ما زاد من وطأة الأمر على الوالي، وزاده تعاسة على تعاسة الفتنة القائمة. فلم يستطع أن يرد هؤلاء الفقراء البسطاء، ولم يكن لديه ما يكفي من المؤن لفترة طويلة؛ ولذا نجده بعد وصف الحال في خطابه إلى مجلس الوزراء، يذكر أنه قد وقع عليه عبء ثقيل من

هذه الحرب، وأصبح ما ينفقه ويصرفه أكثر مما كان يصرفه وينفقه في الظروف العادية، ثم ذكر أن ما يدخره لن يطول بقاؤه.

وفوق المعركة المشتعلة، وتوقف النشاط الحياتي، القائم على العامة والبسطاء، وقلة القوت وعزته على أهل المدينة، وفدت إليهم وفودٌ وحشودٌ ضخمةٌ لتشارك أهل المدينة طعامهم الشحيح، وها هو الوالي يذكر:" وصل إلى البلاد آل هاشم، وسعيد بن راشد وبنو راسب وبنو بو حسن، لم نقابلهم، وليس في وسعنا أن نخبركم ما يريدون بالضبط(٥٦)

ومن الملفت للنظر أن بني بوحسن الذين استحكم بينهم وبين بني بوعلي ثأر تاريخي موروث قد وصل فريق منهم إلى صور بناء على دعوة من الشيخ محمد بن ناصر الذي وصفته الوثائق بأنه كان الأكثر حماسًا، وهذا ما يجعل ادعاؤه وحصر قدومه إلى صور على معاقبة الجنبة محل نظر.

ومهما يكن من أمر، فقد انتقل وفد مجلس الوزراء إلى صور في ١٨ أبريل ١٩٢٨م، ومنذ أن وطئت أقدامه المدينة قام بالتواصل مع جميع الأطراف: بني بوعلي وفخذي الجنبة من العرامة والفوارس، كما تراسل مع المخانة والغيالين. وفي ذلك الوقت توصل المتنازعون فيما بينهم إلى عقد هدنة قصيرة مدتها ثمانية أيام ثم تم تمديدها لثلاثة أشهر بعد ذلك(٥٧) والملفت أن الهدنتين قد أُبْرِمَتا بعيدًا عن وفد الدولة. وهذا يجعلنا نسأل لماذا تجاهل الشيخ محمد بن ناصر دعوة الوفد إذاً عندما دعي لعقد هدنة وهو يزعم بأنه ما جاء إلا من أجل الدولة وفرض قراراتها على الذين تعدوا عليها؟

وبعد إقرار هدنة مؤقتة حاول أعضاء الوفد استجلاء الأسباب التي أدت إلى هذه الحرب، ومن خلال المراسلات تبين أن كل طرف من أطراف النزاع قد كال للطرف الأخر الاتهامات، وحَمَّله تبعة ما آلات إليه الأمور، ولم يتوان كل فريق عن قذف غريمه بالعدوان وسوء النية.

فأما الجنبة فقد اتهموا أولاد حمودة بأنهم ما أتوا إلا لفرض سيطرتهم على المدينة، وأن أغراضهم لم تكن بخافية على أحد. وأنهم، أي الجنبة،

مصْـطَفّونَ ومتمترسـون خلـف الدولـة للحيلولـة دون تحقـيقهم ذلـك. وعنـدما اقتربـت السـاعات الأخيـرة مـن الهدنـة علـى الانتهـاء، طلبـوا مـن السـيد شـهاب بـن فيصـل الأسـلحة والـذخيرة كـي يسـتطيعوا أن يـدافعوا عـن أنفسـهم، ويـذبوا عـن حيـاض الدولـة(٥٨). وقـد كـان ذلـك تغيـر واضـح فـي موقـف الجنبـة مـن ناحيـة وانكشـاف الأهداف الحقيقية لشيوخ بني بوعلي من ناحية أخرى.

وأمـا أمـراء بنـي بـوعلي فقـد " اتهمـوا قبيلـة الجنبـة بالنفـاق، وأنهـم يقولـون بـأفواههم مـا لـيس فـي قلـوبهم، وأنهـم اعتـدوا علـى الدولـة اعتـداء صـارخًا بـإطلاقهم النـار علـى المركـب السـعيدي والـوزير طـومس، عنـدما جـاءهم ليطـالبهم بـدفع بعـض الأمـوال المتـأخرة عنـدهم لصـالح تـاجرين مـن الرعايـا البريطـانيين". ولمـا بـدا للسـلطان ووزيـره أن هـذا عـدوان لا يغتفـر، " تقـرر عقـابهم بـدفع غرامـة ماليـة قـدرها ١٠٠٠٠ روبيـة، فلـم يمتثلـوا، وحينئـذ لـم يجـد السـلطان ووزيـره بـدًا مـن تكليـف أمـراء بنـي بـوعلي لإجبـار الجنبـة علـى النـزول عنـد أوامـر الدولـة وقراراتهـا. وأنهـم، أي بنـي بـوعلي، لـم يـأتوا مـن تلقـاء أنفسـهم، ولـم يـأتوا إلا طاعـة لأوامـر السـلطان، فهـم أصـدقائه وأصـدقاء أصـدقائه، وأعـداء أعدائـه، ولـن يغـادروا المدينـة ولـن يعطـوا للجنبـة ظهـورهم إلا بعـد تنفيـذ المهمـة التـي مـن أجلهـا جـاءوا. وإذا لـم يكـن لـدى أعضـاء المجلـس بـذلك علـم فعلـيهم أن يتثبتـوا مـن الـوزير والسلطان"(٥٩).

تلـك كانـت خلاصـة المراسـلات الكثيـرة التـي دارت بـين السـيد شـهاب وبـين المتنـازعين مـن الطـرفين، والتـي بينـت مقـدمات وأسـباب الحـرب بـين القبيلتـين، وتضـمنت العديـد مـن الإشـارات عـن: سـيادة الدولـة، وأهميـة الحفـاظ علـى مدينـة صـور مـن الخـراب الـذي أشـرفت عليـه، والحـرص علـى تجديـد الهدنـة التـي أقرهـا الـوالي وتمـت بعيـدًا عـن رقابـة الوفـد، والسـعي إلـى جمـع الفرقـاء علـى كلمـة سـواء، واسـتجلاب طاعـة الجنبـة للدولـة، وإصـرار أمـراء بنـي بـوعلي علـى رفـض المثـول بـين يـدي السـيد شـهاب وإرسـال مـن ينـوب عـنهم وينطـق بلسـانهم...إلخ. ولأجـل

تجنيب الدراسة جل هذه التفاصيل سنقصر الحديث على بعض المسائل التي أثارتها هذه المراسلات.

أما المسألة الأولى فتتعلق بتكليف السلطان والوزير طومس للأمراء بأن يتدخلوا ويفرضوا عقاب الدولة على قبيلة الجنبة بعد أن ناصبهم الثاني العداوة وأسر لهم رغبة الانتقام. فالممعن النظر يجد أن مجلس وزراء مسقط المنوط به إدارة البلاد نيابة عن السلطان في غيبته خارج البلاد؛ لم يكن لديه علم بحقيقة هذا التكليف، ولم يساور السيد شهاب ورفيقه الشيخ راشد بن عزيز أدنى شك في أن أمراء بني بوعلي مُدَّعون، وأنهم لم يحصلوا على ذلك التكليف، وإنَّ ما يقولونه محض مراوغات. وعلى الجانب الأخر كشفت المراسلات عن أن الشيخ على بن عبد الله كان واثقًا مما يقول، وكذلك ابن أخيه، وأكدا على أن بحوزتهما ما يُثبت صدقهما، وأن هذا التكليف صدر عن وزير الدولة للشئون المالية، وأن والي المدينة كان لديه علم بذلك، "وربما كان معه الأمر وأخفاه"(٦٠).

أُبلِغَ السلطان بتقولات أمراء بني بوعلي، وأصبح ضروريًا أن ينفي أو يثبت ذلك، فكتب خطابًا طويلًا في ٦ يوليو ١٩٢٨م احتوى على العديد من الأمور أهمها " إنكاره التام لمزاعم شيخي بني بوعلي، وأنهما لم يحصلا منه على أمر بالتدخل لصالح الدولة، ولم يحصلا على تكليف مِنْ مَنْ أنابهم عنه لإدارتها. وأنَّ ما قاما به يخالف نظام الدولة، ويهتك نظام حكومتها، وأنه لا حق لهما في أن يفعلا ذلك إلا بأمر منه. ثم ذكر متعجبًا مطالبتهما بالمصاريف التي صرفاها والنفقات التي تكبداها في مقاومة الجنبة في الصدامات الأخيرة. وذكر متسائلا، وإذا كان ما يدعيانه حقًا فلماذا لم ترسل الدولة معهما مندوبًا عنها؟ ولماذا لم يستجيبا لمندوبيها إبان تعديهم الأخير، ولما رفضا دعوة الهدنة التي دعا إليها السيد شهاب؟"(٦١).

وعندما ساور الشك الوكيل السياسي البريطاني أيضًا في حيازة أمراء بني بوعلي لتفويض بمعاقبة الجنبة أرسل إلى الشيخ على بن عبد الله يطلب

منه الخطاب الذي حث فيه الوزير طومس بني بوعلي على معاقبة الجنبة، ومنع سفنها من دخول الخور(٦٢).

فاجأ أمراء بني بوعلي الجميع بنسخة الخطاب، وقد تبين أنه قد أرسل في اليوم التالي لحادثة إطلاق النار على الوزير طومس في مياه صور. وأنه قد صدر عن دائرة وزير مالية حكومة مسقط وعمان، ووُجه إلى الشيخ محمد بن ناصر، ونص على أن حكومة مسقط وعمان قد أصدرت حكمها على العراما جزاء لهم على إطلاقهم الرصاص على مركب سمو السلطان الذي كان يقل الوزير طومس، وهو عبارة عن غرامة قدرها عشرة آلاف روبية تدفع إلى الحكومة، وهدم قلاعهم الثلاث التي شيدوها مؤخرًا أثناء حربهم مع المخانة والغيالين. وطُلب من الأمير أن يمنع سفنهم من الخروج من الخور قبل أن يدفعوا، وأن يمد يد العون إلى الوالي في الأمر. وختم الوزير الخطاب بأنه ينتظر منهم ردا. ووقع أسفله " صديقكم المخلص الوزير بي أس طومس"(٦٣).

كان الخطابُ فاصلًا، ولم يُشككْ أحدٌ فيه، وغاب التعليق عليه بعد ظهوره، ولم يذكر أحدٌ طومس بأي ذكرٍ مدحًا أو قدحًا. ولكنْ تحولت المسألة إلى جوانب أخرى خلاف صحة التكليف أو عدمه.

وصفوة القول إنَّ السلطان لم يكن لديه علم بما حدث، ولا غرابة في ذلك، إذ كان بعيدًا عن البلاد، وأجمع أمره على ألا يعود. كما أن الوكيل السياسي لم يكن لديه علم بذلك التفويض وإلا لما أصر على طلب نسخة من الشيخ على بن عبد الله. وكذلك لم يكن لمجلس وزراء مسقط أدنى دراية بهذا التفويض، وهذا جليٌ بينٌ من سياق الأحداث. وكذلك لم يكن المقيم السياسي يعلم به، فعندما أرسل إليه الشيخ علي خطابًا يوضح له ما يجري، رد المقيم بأنه لا دراية له بذلك، بل طالب الشيخ عبد الله بأن يمتنع عن التدخل في صور التابعة للسلطان وصاحب الحق الشرعي فيها. ونخلص من ذلك كله أن الوزير طومس عندما استحكم به الغضب من الجنبة الذين تجرؤا عليه وهموا

بقتله قد ذهب إلى أعدى أعدائهم لينتقم منهم، وفوضهم تحصيل غرامة قررها بنفسه تعزيرا لهم، وخولهم هدم قلاعهم التي بنوها حديثًا ليحتموا بها بعد أن كلفتهم الكثير. وأن هذا الإجراء الذي قام به الوزير كان شخصيًا صرفًا دفعته إليه رغبة جامحة في الانتقام. ولما تبين ذلك صمتت الوثائق، ولم نسمع همسًا عن الموضوع. ولم يبق سوى تبعته: وهي مطالبة بني بوعلي حكومة مسقط بدفع المصاريف التي صرفوها من أجلها ومن أجل البريطانيين بعد أن تنكر الطرفان لها. ونعتقد أن هذا الحادث كان فارقًا في علاقة القبيلة بالطرفين معا، ولذلك راح أميراها يكرسا لمشروعهما بعيدًا عن البريطانيين ضاربين صفحًا عن المعارضة التي ستقف أمامهما، وراحا يبحثان عن دعم خارجي بدلًا عن البريطانيين. وقد برز ذلك في رحلة الشيخ علي بن عبد الله التي سنعالج بعض تفاصيلها لاحقا.

تواترت حلقات الأزمة بين قبيلة بني بوعلي وحكومة مسقط، وولجت منعطفًا جديدًا عندما تنكرت حكومة مسقط ووفد وزرائها لما أقدم عليه الأمراء، وبذلك بدا لشيوخ القبيلة أن عملهم الذي أقدموا عليه يعد اعتداء من وجهة نظر الدولة يستحقوا عليه العقاب أكثر مما يستحقوا من الثواب، وعندما تيقن الأمراء من ذلك حاولوا أن ينقذوا ما يمكن إنقاذه، وأقله الحصول على ما أنفقوا من مال على إطعام الجنود وتسليحهم. فأرسل الشيخ على بن عبد الله إلى الوكيل خطابًا يؤكد فيه على أن ما أقدموا عليه كان خالصًا لخدمة الحكومة، وردا لهيبة الوزير طومس، وبناء على القانون فهم يطالبون حكومة مسقط بالمصاريف التي صرفها في هذا الشأن الذي قدره بعشرة آلاف روبية، والذي هو في شأنهم وعن أمرهم. وطالبوا من الوكيل السياسي أن يوصله إلى مجلس وزراء مسقط وأن يرد عليهم إجابته(٦٤).

رفض مجلس وزراء مسقط طلب الأمراء، وأوصى الوكيل السياسي برفض طلبهم، وذكر أنهم لم يمتثلوا أوامر السيد شهاب، وأنهم أقاموا هدنة بأنفسهم بعيدا عن إرادة الدولة، وأنهم أقاموا فرضة خاصة، ويسعون لتحقيق

مـأربهم، وتملصـوا مـن الـرد عـن الأسـئلة التـي وجهـت إلـيهم بخصـوص هـذه الأمـور. وزاد مـن وطـأة الأمـر وتشـجيع حكومـة مسـقط علـى التصـدي لرغبـات أمـراء بنـي بـوعلي مـا وردهـم مـن رسـائل مـن الشـيخ عيسـى بـن صـالح والتـي تـنص إحـداها علـى مـا يلـي " إن أهملـتم صـور فـلا لـوم علينـا، فـإن صـور مرجـع لنـا ولطارقتنـا، وعلينـا لكـم النصـر علـى مـن تعـدى وبغـى، الإهمـال لا يصـلح الأمور".

كـان الـرد الـذي صـدر عـن الوكيـل السياسـي علـى غيـر هـوى أمـراء بنـي بـوعلي، وهـو أنـه ينبغـي علـيهم أن يتواصـلوا مـع وزراء حكومـة مسـقط بشـكل مباشـر ولـيس عبـر مكتبـه. ومـن الأهميـة بمكـان أن نشـير إلـى أن هـذه الحادثـة كانـت بدايـة لغلـق أبـواب البريطـانيين أبـوابهم أمـام أمـراء صـور وقطـع التعامـل المباشر الذي كان قائما منذ فترة(٦٥).

وفـي سـبتمبر مـن عـام ١٩٢٨م وصـلت الأزمـة إلـى درجـة عاليـة مـن التصـعيد، فقـد أوردت الوثـائق البريطانيـة أنـه فـي صـبيحة يـوم ٢١ سـبتمبر رفـع علـم الملـك عبـد العزيـز آل سـعود علـى سـارية علـم جديـدة قـد تـم تشـيدها فـي بنـدر عيقة، وأطلقت ثلاث طلقات مدفع[٦٦].

ومـن الأليـات التـي حـاول مـن خلالهـا أمـراء بنـي بـوعلي ترسـيخ الاسـتقلال؛ العـزم علـى إصـدار تصـريح سـفر لسـكان جعـلان، وكـان تصـريحًا بـدائيًا يتضـمن البيانـات التاليـة: الاسـم والعمـر والعنـوان ومحـل الإقامـة ولـون البشـرة ولـون الشـعر ولـون العينـين والسـمات المميـزة، وفـي أعـلاه مـا يبـين أنَّـه تصـريح سـفر قـد صـدر عـن حكومـة جعـلان المسـتقلة وملحقاتهـا، وذُيـل باسـم حـاكم إقلـيم جعـلان. ومـما كـان يتضـمنه التصـريح أيضًـا طلـب مـن القـوى العظمـى أصـدقاء وحلفـاء جعـلان أن يسـهلوا مهمـة حاملـه، ومنهـا بالفعـل بريطانيا.

كـان مـن البـديهي أن يحصـل شـيخ قبيلـة بنـي بـوعلي علـى موافقـة المقـيم البريطـاني فـي الخلـيج، فهـو الـذي بـأمره يـأتمر الخلـيج كلـه، فعنـدما وصـله

التصريح وفكرته واطلع على مضمونه أدرك بالطبع مغزاه، وأقدم بعدها على تدوين رسالة قاطعة مانعة مفاده أن جعلان إقليم تابع لحكومة مسقط، وأن أمراء جعلان بني بوعلي تابعين لها ولسلطانها، وأمر جميع الوكلاء السياسيين البريطانيين في الخليج العربي: في مسقط والكويت والبحرين وبندر عباس والمحمرة وكذلك كراتشي بعدم الاعتراف بهذا التصريح(٦٧). وكان من تبيعات ذلك القرار أن تحرك الوكلاء السياسيون في الخليج وأذاعوا خلاصة تعليمات المقيم السياسي إلى السلطات المعنية في بلادهم، فعلى سبيل المثال أرسل الوكيل السياسي في البحرين مذكرة إلى مستشار حكومة البحرين يطلب منه أن يصدر تعليماته بحجز أية أوراق جنسية تحمل اسم أمير جعلان، وعلل ذلك بأنه رعية لدولة مسقط وليس لديه سلطة إصدار مثل هذه الأوراق[٦٨]. وبناء على تلك الأوامر تم حجز أوراق أحد سكان جعلان بني بوعلي الذي كان يريد أن يدخل البحرين، ولم يسمح له بأن يرسو في مينائها.

نهاية المشكلة وانصياع جعلان لسلطة الحكومة

كان عام ١٩٢٩م بداية النهاية لأزمة صور وشيوخ بني بوعلي مع الحكومة في مسقط. فبعد أن سلك الأمراء المسالك كافة، وحاولوا المحاولات كلها لتكريس استقلالهم وانفصالهم عن حكومة مسقط؛ لاح في الأفق أن الفشل هو سيد الموقف عندما لم يسعفهم الحظ في الجولة الخارجية التي قام بها الشيخ على بن عبد الله. فقد قام الشيخ علي في عام ١٩٢٩م برحلةٍ كان يطمح أن يعود منها بدعم دولي أو إقليمي يعزز مركزه ويرسخ لتوجهه الانفصالي عن جسد الدولة العُمانية، وعندما وطن العزم على البدء وقع اختياره على أن تكون البداية من اليمن، وقبل أن يوجه وجهه شطرها أرسل رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني هناك يطلب منه فيها أن يتعامل مع زيارته على أنها زيارة رسمية، وأن يستقبله استقبال شيخ مميز. ولكن لم تأت الرياح بما تشتهي السفن، فعندما استفسر المقيم السياسي البريطاني في اليمن من المسئولين البريطانيين في الخليج عن هوية الزائر وصلته الأخبار التي

مفادها: "إن هذا الشيخ يقوم بأعمال مريبة"؛ ولأجل هذا تجاهل المقيم البريطاني الشيخ طوال المدة التي حل فيها ضيفًا على عدن[٦٩]. وعندما أدرك الشيخ أن ثمة عدم اكتراث به، وأنه لم يجن من بقائه في عدن شيئًا قرر أن يرتحل إلى الحجاز فاستقبله هناك حاكمها، ولكن لم نعثر في الوثائق التي بين أيدينا على ما يُوحي أنه نال بغيته أو عثر على ضالته هناك. ومهما يكن من أمر فقد استأنف الرجل رحلته وانطلق من الحجاز إلى مصر من أجل التداوي كما ذَكَرَ، وبعدها قفل راجعًا إلى جعلان.

وعلى أية حال، لم يصدر عن الشيخ علي ما يفيد أنه حصل على الدعم الذي يخدم مشروعه سواء أكان ماديًا أم معنويًا، كما فشل في الحصول على دعم الإيطاليين في شرق أفريقيا هدفه الأساسي كما ذكرت الوثائق البريطانية.

كانتْ الضربةُ القاسمةُ التي وُجهتْ إلى مشروع بني بوعلي هي خُرُورُ الشيخ محمد بن ناصر صريعًا في معركة دارتْ بين قبيلتي بني بوعلي وبني بو حسن في فبراير ١٩٢٩م[٧٠]. ولم يكن الشيخ محمد شيخًا عاديًا، أو الرجل الثاني أو الثالث الذي يمكن أن يحل محله شيخٌ أخر في القبيلة، إنَّما كان العنصر الفاعل والمحرك الأساسي للأحداث. ولا نَسْتبعد أنْ تكونَ فكرةُ الانفصال منْ بناتِ أفكاره، وإنْ كانتْ الوثائق البريطانية قد تكهنتْ بأنَّ هناك منْ أَوحى بفكرةِ الانفصال للشيخ علي بن عبد الله.

وبوفاةِ الشيخِ محمدِ بن ناصِر خَسِرَ المشروعُ قوتهَ الكبيرةَ، وطاقتَهَ الجبارةَ، ومُنَظِرهَ الحقيقي. والكارثي في الأمر أنَّ ما حدث كان في غيبةِ الشيخ علي إبَّان رحلته التي أشرنا إليها. فآلت الأمور إلى الشيخ حمدان بن عبد الله حتى عاد أخوه من رحلته خاوي الوفاض. ولم يتوقفْ الأمرُ عند هذا الحد؛ بل كانتْ ثمة متغيرات أخرى تحدث بعيدًا عن مدارك الأمراء ومسامعهم؛ ونقصد بذلك توطين عزم البريطانيين على إنهاء مسألة صور التي كادت أن تقلب

الأمور في الدولة رأسًا على عقب، وأمسى التفكيرُ في المسألةِ مختلفًا عن ذي قبل.

ومهما يكنْ من أمرٍ، فقد طُرحت مسألةُ استنكاف قبيلة بني بوعلي على طاولة البحث الجاد حينئذٍ، وتباينت حول حلها الرؤى، وبرز ثمة فريقان يتبنيان استراتيجيتين: الإستراتيجية الأولى تبناها مجلس الوزراء في حكومة مسقط ورئيسه السيد سعيد، ورأى فيها الكابتن ألبن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بعض الوجاهة، ومفادها أنَّ الأمراء لن يرتدعوا إلا برؤية بأسها وسطوتها، وأن السلطان لو ذهب إلى صور، وطلب من المنكرين له عدمَ التدخلِ في شئونِ صور، وإزالةَ الجمركِ الذي شيدوه في عيقة، وتنكيسَ العلمِ الذي رفرفَ في سمائها، ودفْعَ الرسومِ الجمركيةِ للدولة لنْ يستجيبوا، وحينئذ سيقف عاجزا عن فرض إرادته؛ ولأجلِ هذا لم يكف أنصارُ تلكِ الاستراتيجية عن مناشدة الحكومة البريطانية الدعم الذي بدونه لن تتوارى الأزمة أو تنتهي، مؤكدينَ على أنَّ شيخَ بني بوعلي لنْ يستكينَ إلا باستخدامِ القوةِ أو التلويحِ بها. وهم يقصدون حضورًا عسكريًا بريطانيًا يرافق رئيس مجلس وزراء مسقط إلى صور؛ ليقذف الرعب في النفوس التي مردت على العصيان. ولقد بينِ أنصارُ هذا الفريق أنَّ مَقْصِدهم هو أنْ يذهبَ السلطانُ أو ولِيُ عهدِهِ على متنِ سفينةٍ حربيةٍ بريطانيةٍ، وأن يُخولَ قائدُها سلطةَ إصدارِ أوامرِ القذف المُسلح ضِدَّ الخارجين على الدولة. وسَوغ أنصارُ هذا الرأي رأيهم بأنْ ما زاد العصاة عصيانًا إلا ظنهم أنَّ بريطانيا لن تُقدمَ للسلطان الدعم الذي يريده.

وعلى الجانب الأخر كان يقفُ المقيمُ السياسيُ البريطانيُ متشبثًا برأيه، ومصرًا على أنَّ استراتيجيته هي الأنجع على المدى البعيد، إذ كان يرى أنَّ حل مسألةِ صور سلميًا ولا ريب في ذلك؛ بيد أن الطريقة هي نقطة الخلاف، فقد استقر في نفسه أن المسألة يمكن حلها عبر تسويةٍ سلميةٍ من خلال تفاوضٍ تجرى لقاءاتُه بين رئيس مجلسِ وزراءِ حكومةِ مسقطِ وبين الشيخ علي بن عبد الله بن حمودة في عيقة، وشدد على أنه لا مفر من الإقلاع عن فكرةِ

القذفِ والتدمير، وأنْ تعتمد حكومة مسقط على قوتها الذاتية، وأنَّ استبعادَ القوةِ لا يعني تنصلَ الحكومةِ البريطانيةِ من تقديمِ الدعمِ لها كما يظنُ الظانّون. وبَرْهَنَ على ذلك باستخدامِ القوةِ البريطانيةِ في خَصْبٍ لصالحِ دولةِ سلطنةِ مسقطِ وعمان في عام ١٩٣٠م عِنْدَما تعرضتْ المدينةُ وحياةُ واليها للخطرِ. وأكدَ على أنْ القوةَ يجب ألا تُستخدم إلا في حالاتٍ نادرةٍ جدًا: كاندلاع ثورةٍ، أو شُخوصِ خطرٍ داهمٍ يواجه حياةَ وممتلكاتِ الرعايا البريطانيين، أو في حالةِ انتهاكِ قواعدِ تحريمِ تجارة العبيد والسلاح[٧١]. فما كان من الجميع أن رأوا رأيه والتزموه. وأسفرت المراسلات على أن وُضعت خطةٌ قامتْ أركانُها على تنحيةِ استخدام القذفِ العسكري. وأُبلغ بذلك السيد سعيد بن تيمور وهو في زيارة لكراتشي[٧٢].

ومهما يكنْ من أمرٍ، فقدْ قامتْ خطةُ المقيمِ السياسيِ البريطانيِ على أنْ ينتقلَ السيدُ سعيد إلى صور على متنِ سفينةٍ بريطانيةٍ كي توفرَ له الدعم المعنوي، وأنْ تُلقِى في روعِ القبائل التي شقتْ عصا الطاعة أو التي تحدث نفسها بذلك أن بريطانيا لا زالت في عونِ حكومة مسقط، ولكنه اشترط ألا تستخدم السفينةُ البريطانيةُ القوةَ، وأن يُدعى الشيخُ علي بنْ عبد الله من على متنِ السفينةِ للتفاوض بغرضِ التوصل إلى تسوية سلمية. وأن تُوضعَ قواعد لتنظيمِ الجمارك في صور. وأنْ يحرصَ رئيسُ وزراء مسقط قدر ما يمكنه على أن يأتي ببني بو علي في عيقة تحت سيطرته. وأنْ يُوحدَ شملَ قبيلةِ الجَنْبةِ التي كان يرى في اخْتِلافِها على نفسها إحدى أهمْ نقاطِ ضعفِ حكومةِ مسقط أمام قبيلةِ بني بوعلي[٧٣].

وصلتْ أوامر المقيمِ السياسي البريطاني في الخليج إلى الوكيلِ السياسي البريطاني وهو في كراتشي، وقد تصادفَ أنْ كان السيدُ سعيد بن تيمور هناك أيضًا فالتقيا، وأخبر الوكيلُ السيدَ سعيد بأنْ استخدام القذفِ المسلحِ ضد بني بوعلي غير وارد بتاتًا، وأن حضور السفينة البريطانية لتقديم الدعم المعنوي فقط...إلخ. وعلى ما يبدو أنْ السيد سعيد قد تكهنَ بمآلات

الأمور فوضعَ خُطتَهَ وفقًا لذلك. وعندما سأَلَه الوكيلُ عن تفاصيلِها أبلغه بأنَّه سيفحصُ سجلاتِ الجمارِكِ؛ ليستبين الذي دفع الرسوم ممن لم يدفعها، وأنَّه سيزجُ ببعضِ المتخلفينِ عن الدفع إلى السجن؛ ليكونوا عبرةً لغيرِهم. وبخصوص شيوخ بني بوعلي قال: إنَّه سيقررُ ما سيحدثُ بحقِهِم بعد اللقاءِ بهم. ولن يُقدمَ على ذلك إلا في حضورِ إحدى سفن الأسطول البريطاني في الخليج. وقد اخْتِير له بعد ذلك السفينةُ بنزانس **Penzance** التي وصلت مسقط في ٧ يوليو ١٩٣١[٧٤].

ومهما يكن من أمر، فقد سافر السيد سعيد على متن بنزانس، وفي صحبته بعض أعضاء مجلس الوزراء، وقد وصلوا إلى مياه صور في صباح ٩ يوليو ١٩٣١م، وهناك استقبل ولي العهد استقبالًا رسميًا بإطلاق ١٣ طلقة مدفع وفقًا للبرتوكول الرسمي، ثم رسا إلى البر عبر قارب صغير، ومن حوله حراسه، وكان لهذا المشهد وقعٌ كبيرٌ على سكان صور[٧٥]. إذ كان منظر السفينة يلقي بظلال خوف وعقاب منزوع الرحمة في حالة عدم الامتثال.

وقد ذكر السيد سعيد وهو يدون تفاصيل تلك الزيارة" أن جميع أهالي صور وشيوخهم وكذلك أهالي عيقة قد تجمعوا على الساحل عند مقر الجمارك، وكان يقدمهم الوالي سيف بن بندر، وقد تزينت سماء المدينة بعلم مسقط الذي رفرف خفاقًا في كل مكان، وأُقيم استقبالٌ قُدّمت فيه الرقصات الشعبية"[٧٦]. ولا ندري ماذا يقصد بجميع أهالي صور هل من حلفائه أم من حلفائه وغيرهم؟ وإن كنا نميل إلى أن من استقبله هم أنصاره والمؤيدون له من شيوخ الجنبة فقط.

وفي اليوم الثاني من الزيارةِ التقى رئيسُ وزراءِ مسقط بشيوخ صور في بيت الشيخ ناصر بن عبد الله شيخ العراما. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه أن مجموعةً منتقاة من الشيوخِ هم الذين قاموا بزيارة السيدِ سعيد. وفي هذا اللقاء أكد السيد سعيد للشيوخِ الحاضرين نية مجلس الوزراء على بسلط سلطان الحكومة على صور. وأن أول إجراءٍ له في هذا الاتجاه هو الإعلانُ عن البدءِ

في بناءِ مركزٍ جديدٍ للجمارك في أم قَرْمَتين، وأنَّه ليس لديه استعدادٌ لسماعِ أية معارضة لهذا الموضوع". كما أكد على حتمية أن تلتزم جميع السفن خلال كل رحلة من رحلاتها بالذهاب إلى مركز الجمارك، وأن يكون لدي ربانها مانيفيست مدونٌ به بضائُعها، وأنَّ ميناء صورٍ هو وجهتُها وليس أيُ ميناءٍ هامشيٍ صغيرٍ أخر. وقد ذكر السبب صراحةً؛" كيلا تكونَ ثمة ذريعةٌ للتهربِ من الرسومِ الجمركيةِ". كما أمر كذلك بأنْ " تُتَمْر" جميعِ السفنِ والمراكبِ دونَ تأجيلٍ؛ حتى تكونَ جميعُها تحتَ سيطرةِ مديرِ الجمارك. وقدْ علقَ السيدُ سعيدٍ على صدى ما ألقاه على مسامعِ من حضروه من شيوخ صور بأنَّه " لم تكنْ ثمة اعتراضاتٍ على هذه التعليمات"[٧٧]. وهذا يقودنا أيضًا إلى الفكرةِ عينِها، أي أنَّ من لم يُبد اعتراضًا على تعليمات رئيس مجلس الوزراء هم أنصارُهُ من القبائلِ التي تدينُ بالولاءِ لحكومةِ مسقطِ، والدليلُ على ذلك هو موقفُ شيخِ قبيلةِ بني بُوعلي وقبيلته بعد ذلك

ومنْ مكتسباتِ تلك الزيارةِ؛ زيارةُ السيدِ سعيد لبندرِ عيقة في اليوم الثالث، إذ أعلن هناك تعيينَ شيخٍ جديدٍ لقبيلةِ الجنبة بدلاً من الشيخ سعيد بن سلطان الذي أبْغَضَهُ سكانُ المنطقةِ بسببِ إهْمالهِ لشئونهِم وغيابهِ الدائمِ عنهم، وحل محلهَ شيخٌ جديدٌ قِيل إنه كان يحظى بحبهم. وكانتْ أُولى أولوياتِه – التي وضعها له السيد سعيد– أن يُوحدَ صفَ السكان، وأنْ يجمعَ كلمتَهم. ومنْ الأمورِ التي قام بها السيد إصدار حكمٍ في ثلاثة أشخاص أُدينوا في حادثِ قتلٍ. ولم يحدث مثل هذا منذ زيارة السلطان تيمور لصور في سنة ١٩١٨م. ولقد أُعِد هذا الحُكْم أيضًا مؤشرًا وملمحًا من ملامح امتداد سيادة حكومة مسقط إلى صور[٧٨].

أما العمل الأهم في ذلك كله فقد بدأ في اليوم الرابع من الزيارة، عندما وضعَ السيدُ سعيد حجرَ الأساسِ لمبنى الجمرك الجديد بنفسه في مَحِلةِ أم قرمتين من الجهة الشرقية من الخور. وقد عاونته قبيلةُ العراما التي وقع على عاتقها حفر أساسات هذا البناء، وكذلك شاركتها قطاعاتٌ من قبائل أخرى أقل

حجمًا وأضعف نفوذًا، وكذلك ساهموا في عملياتِ البناء، وقد قاموا بذلك طواعية دون أن يُكلفوا به. وقد علقتْ الوثائق البريطانية على نتائج هذه الزيارة بأن " جوًا من التفاؤل قد تغشى المكان بقدوم ولي العهد ذلك الشاب الطموح[٧٩].

ومن منجزات الزيارة كذلك تحصيل متأخرات الرسوم الجمركية كافة دون إثارة أية مشكلة[٨٠]. حتى أن السيد سعيد قد وصفها بأنها " زيارةً ناجحةً نجاحًا منقطع النظير". ولقد أَثْنى الوكيلُ السياسي ثناءً حسنًا على المجهود الذي بذله السيد سعيد، والنجاحات التي حققها خلال فترة قصيرة. ولكن عندما وصلت أخبار الزيارة إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر لم يبالغ في جدوى نتائجها كما فعل الآخرون، وعلق تعليقًا كان له مغزى بعيد عندما ذكر:" أن ما أحرزه السيد سعيد من نجاح قد يمسه خفوت في قابل الأيام، وقد تعترضه بعض الصعوبات عندما يخبو حماس قبيلة الجنبة"[٨١].

لقد وطَّنَ السيد سعيد العزم على أن يُثنّي بزيارة أخرى إلى صور، ودفعه الحماس إلى طلب دعم سفينة بريطانية تارة أخرى، فقبل منه المقيم ذلك وطلب له تصريحًا من قيادة الأسطول البريطاني في الخليج فجاءته الموافقة. وبينما كانتْ تطورات الأحداث على تلك الشاكلة كانَ الشيخُ علي بن عبد الله آل حمودة يرقبُ ما يدور في صور وهو قائم في جعلان، وأمسى مرتابًا قلقًا من النجاح الذي حققه رئيس مجلس الوزراء، وأيقن أن الأمور بدأت تميل في صالح الدولة، وأن ولي العهد أمسى يقبض بإحكام على مقاليد الأمور، لا سيما بعد أن جمع فروع قبيلة الجنبة الأربعة على شيخ واحد، فقرر أن يتواصل معه؛ ليصل إلى كلمة سواء بخصوص بعض الأمور المختلف عليها، فأخبره السيد سعيد بأنه سوف يزور صور قريبًا، ووعده بأن يلتقيه هناك[٨٢].

التقى كل من الشيخ على والسيد سعيد في صور، وحاولا التوصل إلى آلية لنزع فتيل الأزمة، فما كان من الشيخ إلا أن عرض الشروط المقبولة من وجهة نظره، فادعى لنفسه علاوة شهرية قدرها ٥٠٠ دولار، وأقر ببناء مركز

جمركي في عيقة تجمع فيه الرسوم، لكنه اشترط أنْ تُجمع من التجار الأجانب وغيرهم، ولا تُجبى من سكان عيقة، وهو يقصد بني بوعلي بالطبع. ولم يكتف بذلك، بل أرسل تهديدًا مبطنًا مفاده أنه لو تقرر جباية الرسوم من أتباعه فإنه غير مسؤول عن تصرفهم، فما كان من السيد سعيد إلا أن أجل البت في مطالب الشيخ، وبات الوضع على ما كان عليه[٨٣].

يبدو جليًا أن الإقدام على ما حدث في صور انطلق من منطلقات ثلاث – على الأقل من وجهة نظر الباحث–: المنطلق الأول والجوهري الحاجة الملحة إلى تحسين الوضع المالي لحكومة مسقط من خلال ضبط مصدر من أهم مصادره– بعد المعونات – وهو الرسوم الجمركية، والمنطلق الثاني أن الضرب بقبضة من حديد على أيدي المُناهضين في صور سوف يفرض الهدوء على المناطق التي تقع فيها الجمارك الأخرى وسيضمن لها أن تسير على الوجه الذي تريده الدولة، والمنطلق الثالث أن تعزيز الوضع المالي للدولة سيعزز الوضع السياسي وسيساعد في جعل قبضة الدولة قوية على الأطراف البعيدة منها. وعلى العكس لو انفرط عقد صور لانفرط عقد الدولة العُمانية لا سيما بعد انفصال الداخل.

ومن أجل تعزيز الوضع المالي وهو المنطلقُ الأولُ–كما ذكرنا– كانتْ ثمةَ إجراءاتٍ قد نُفذت لإحكامِ السيطرةِ على الجمارك عامةً وجمارك صور خاصةً. ولم يأل الوكيل السياسي جهدًا، ولم يبخل على حكومة مسقط بالنصيحة، ولا عجب في ذلك فقد استقر رأي حكومته على أنْ تضعَ حدًا لإنهاءِ هذه المسألة المزعجة. وقد اقترح الوكيل السياسي على مجلس وزراء مسقط بعد الإنجاز الذي تحقق في زيارتي يوليو بناء قلعة السكاكرة، ونوه إلى أهمية تزويدها بحراسة عند مركز الجمارك، وحث على إحكام السيطرة على خور جراما عبر توفير حماية عسكرية وجمركية، كما اقترح كذلك أن يُوكل إلى المركبِ السعيدي مهمةَ القيامِ بدوريات بالقرب من الساحل بين خور جراما وصور لوأد محاولات التهريب وتجفيف منابعها، وأن يفحص ويفتش جميع

السفن والمراكب بعناية شديدة، وأن يصادر منها البضائع غير المدرجة في المانيفست التي يحمله نوخذا السفينة...إلخ، وقد أخذت هذه الإجراءات على محمل الجد ونفذت على الفور. كما صدرت تعليمات من السيد سعيد إلى جنوده القابضين على قلاع صور بألا يسمحوا لأية قوافل تجارية أن تسلك أية طرق إلا الطرق التي تؤدي إلى مركز الجمارك الجديد؛ فكانتْ النتيجة بعد الزيارتين وتنفيذ تلك الإجراءات أن تحسن الوضع إلى حد ما، وانعكس مردوده على العوائد[٨٤]. ويوضح الجدول التالي وضع إيرادات الجمارك في صور قبل الزيارتين وبعدهما.

شهر	١٩٣٠	١٩٣١	الزيادة	النقصان
يناير	١,٣٠٨	١,٠٦٠		٢٤٨
فبراير	١,٣٩٨	٩٠٧		٤٩١
مارس	١,٦١٩	٢,١٦٦	٥٤٧	
أبريل	٢,٣٤٩	١,٩٨١		٣٦٨
مايو	١,٨٧١	١,١٥٥		٧١٥
يونيو	٨٦٤	٤٠٧		٤٥٧
يوليو	٦٢٦	٢,١٨٤	١,٥٥٨	
أغسطس	٩٨٣	٦,٨٦٥	٥,٨٨٢	
الإجمالي	١١,٠١٨	١٦,٧٢٦	٧,٩٤٧	٢,٢٧٩

يتضحُ لنا من الجدولِ السابقِ أن إيرادات جمارك صور قد طرأ عليها زيادة قدرها ٥,٧٠٨ روبية عن السنة التي سبقتها. كما يتضح أن عوائد الجمارك حتى شهر يونيو سنة ١٩٣٠ كانتْ في نقصانٍ باستثناء شهر مارس، وأما شهر يوليو الذي تمت فيه زيارتا السيد سعيد لصور، وتم إرساء الضوابط الجمركية وفرض الرسوم على الجميع فقد طرأت عليه زيادة ملحوظة قدرت ب ١,٥٥٨ روبية في شهر يوليو فقط، و٥,٨٨٢ روبية في شهر أغسطس، وفي النهاية كانتْ النتيجة زيادة في العوائد قدرها ٥٧٠٨ روبية[٨٥].

وقد كانتْ هذه النتيجة إنجازًا، واعتبرها المسئولون البريطانيون كذلك، وأرادوا أن تُردف ببعض الخطوات الأخرى[٨٦].

أصبح الأمرُ محصورًا بعد ذلك فيما ينبغي أن يفعله السيد سعيد ليحكم سيادته على جمارك عيقة، إذ كانتْ الإنجازات التي قام بها كافة قاصرة على ميناء أم قرمتين، وأما بندر عيقة الذي استحوذت عليه قبيلة بني بوعلي فقد ظل بعيدًا عن سيادة الدولة.

عادت المشكلة من جديد وظلت ماثلة دون حل جذري، وكان ثمة سؤال يطرح نفسه ما السبيل إلى فرض سيادة حكومة مسقط على عيقة وتحصيل الرسوم الجمركية، ومنع شيخ بني بوعلي من التدخل في شئونها وشئون صور وقبائلها؟

أرسل مجلس وزراء مسقط خطابًا إلى الوكيل السياسي يخبره أن السيد سعيد قرر أن يرسل عددًا من جنود مسقط إلى صور، وأن يفرض الرسوم الجمركية على عيقة، وأنه سيخبر الشيخ علي بن عبد الله بأنَّ ما طلبه هي مزايا شخصية له فقط وليست لبني بوعلي جميعًا. وطلب المجلس من المقيم السياسي أن يوفر سفينة حربية لتذهب برفقة قوة مشاة مسقط والمركب السعيدي؛ فاستجاب المقيم السياسي البريطاني للطلب، وحصل له على تصريح من قيادة الأسطول البريطاني في الخليج العربي بتهيئة السفينة بنزانس، لكن لم تأت الموافقة بالشكل الذي كان يرجوه السيد سعيد، فقد أُخبر بأن وجود بنزانس سيكون معنويًا، ولن تقوم بعمل عسكري. وقد رافق السيد سعيد في زيارته الثالثة إلى صور الوكيل السياسي البريطاني الكابتن ألبن[٨٧].

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٣١م أَقلّتْ البارجةُ بنزانس السيد سعيد ومرافقيه، وانطلقتْ تمخرُ عباب مياه الخليج متوجة تلقاء صور، وانحصر هدف الزائرين في السعي لإنهاء مسألة تحدي بني بوعلي لسلطة الحكومة، وإقناعهم سلميًا بأنْ يستجيبوا لأوامر الحكومة، ودفع الرسوم الجمركية في عيقة، وأن يكفوا عن التدخل في شئون صور وقبائلها، والإمساك عن منازعة الحكومة في

اختصاصاتها. وكان السيد سعيد يحدوه الأمل أن يستجيب شيوخ القبيلة. وعندما وصل رئيس مجلس الوزراء ومن معه من العمانيين والبريطانيين، وبناء على مشورة الوكيل السياسي " أرسل السيد سعيد لشيوخ بني بوعلي في عيقة يطلب مثولهم بين يديه في فرضة أم قرمتين، فاستجابوا لطلبه في البداية وجاءه وفد منهم، وهنالك استعرض مطالب الحكومة التي حصرها في دفع الرسوم الجمركية للدولة، وضرورة ترقيم السفن التابعة لهم لتنظيم العمل في الجمرك الجديد، فما كان من الحضور إلا أن أبدوا استعدادًا للانصياع للتعليمات الجديدة، ثم انصرفوا على وعد بالعودة في اليوم التالي، وعندما حان موعد اللقاء لم يأت منهم أحد، فأرسل إليهم السيد سعيد رسولًا يستحث حضورهم فلم يمتثلوا، فأرسل إليهم الوالي وعشرين رجلًا معه، وعندما وصلوا عيقة وجد الوالي شيوخَ بني بوعلي جميعًا في مكان واحد فحاول إقناعهم بتلبية الدعوة فأعاروه آذانًا صماء بعد أن تقاسموا فيما بينهم ألا يذهبوا مع الوالي، ثم أداروا له ظهورهم وولجوا منازلهم" [٨٨].

كان لرد فعل شيوخ بني بوعلي وقعٌ شديدٌ على السيد الشاب المملوء بالحماس، فتميز من الغيظ، وراح يتوعدهم على ما اقترفت أيديهم، وقبل أن يبرحَ صور أرسل إليهم خطابًا جاء فيه" لقد أرسلنا إليكم نطلبكم إلى أم قرمتين ولم تأتوا، وأردفنا ذلك بإرسال الوالي فامتنعتم، فعلى ما يبدو أنكم لا تريدون المعاملة التي نعاملكم بها الآن"، وفي نهاية الخطاب أشهد عليهم قنصل بريطانيا في مسقط بما بدر منهم. ولم يمر وقتٌ طويلٌ حتى وصل السيد سعيد خطابٌ من بعض شيوخ عيقة أول ما ينكشف لنا منه أنهم لم يكونوا على رأي واحد، وأنَّ هناك من أُجبر على عدم المثول. وكان مما جاء في الخطاب " اعلم سيدنا كتابك المعظم إلينا وصل، وفهمنا بما ذكرت وعرفت بالمواجهة. اعلم سيدنا العفوُ ولا عندنا خلاف لك، وخدامك مطيعين الأمر، ونرجو من الله ثم منك مدة أربعة أيام وخادمك عبد الله بن سالم المعمري واصل الحقيقة عنده، ومن كافة خدامك بني بوعلي"[٨٩].

يتضح جليًا أن الشيخ علي بن عبد الله آل حمودة قد تحدى سلطة الدول بشكل سافر، وأنه قد بذل في ذلك وسعه من أجل أن يُوقف حركة التشييد في المركز الجمركي الجديد الذي كان مواجهًا لعيقة في صور، ليس هذا فقط بل قام بتحريض عناصر بني بو علي في عيقة أن يظلوا معارضين ومشاكسين، وأن يمتنعوا عن دفع الرسوم الجمركية[٩٠].

وهكذا كشفت لنا الوثائق البريطانية حقيقة موقف شيوخ بني بو علي الذي مر بنا، والذي قد نعتبره لبرهة متباينًا، فكيف يذهب الشيوخ للقاء السيد سعيد بمحض إرادتهم ويبدون الاستجابة له والانصياع لأوامره بمحض إرادتهم، ثم يصدر منهم في صباح اليوم التالي ما صدر؟ وهذا يجعلنا نسأل إذا كان قرارهم التحدي فلماذا ذهبوا للقاء، وهذا ما يؤكد لنا أن ما بين اللقاء بالسيد سعيد والإعراض الذى لقيه في اليوم التالي متغير ما، وهو ما نعتقد أنه قد يكون تهديدا ووعيدا من شيخ بني بوعلي لهؤلاء الشيوخ. وقد عثرنا في أحد خطابات الوكيل السياسي البريطاني تحليلا لا بأس به يخص موقف أهل عيقة الذي لا يُحسدون عليه إذ ذكر" إن أهل عيقة في أمر عصيب إن أرضوا الدولة باعوا بغضب الشيخ، وإن انصاعوا لعصيان الشيخ وتحديه باعوا بغضب الدولة".

زخرت ملفات الوثائق البريطانية بالعديد والعديد من المراسلات بين السيد سعيد والمسئولين البريطانيين، وبين المسئولين البريطانيين وحكومتهم بعد زيارة السيد الثالثة إلى صور، وجميعها تدور حول الألية التي ينبغي أن يعاقب بها شيوخ بني بو علي. وكان المُثار تصورين، التصور الأول الذي كان يتبناه السيد سعيد ومجلس وزرائه وهو استخدام القوة عبر البوارج البريطانية التي لن يرتدعوا بدونها. والتصور الثاني وهو ما أصر عليه المقيم السياسي ويدور حول استبعاد استخدام القوة، واستخدام آليات أخرى، ولتكن هذه المرة إيلام شيوخ بني بوعلي اقتصاديًا عبر التصدي لسفنهم العائدة من مسقط ومصادرتها إلى أن يذعن الخارجون عليه.

كان التنفيذ سريعًا إذ قام المركب السعيدي بجولات بحرية تفقدية بحثًا عن سفن بني بوعلي العائدة من البصرة، وكان المجال البحري لهذه الجولات ما بين مسقط وقلهات. وفي جولة من الجولات التفقدية ألقت القوة البحرية التابعة لحكومة السلطان القبض على سفينة لبني بوعلي أهل عيقة " وأُتى بها إلى مسقط،[٩١]. ثم أمسى النوخذا رهن الاعتقال، وأُبقى على البحارة ليكونوا حماة وحرَّاسًا لمحتويات السفينة وبضائعها"[٩٢].

وفي اليوم التالي أرسل السيد سعيد إلى واليه على صور يشرح له ما حدث لِيُخبرَ سكان المدينة أن الإجراء الذي نفذه المركب السعيدي كان رد فعل على سلوكهم الذي اتسم بالعصيان، وأن المركب المأسور سيظل في حيازة حكومة مسقط ريثما تنتهي المناقشات بشأن المختلف عليه[٩٣].

لقد مس تصرف حكومة مسقط هيبة علي بن عبد الله وجعلها في أدنى درجاتها، وكانت أول استجابة له أن أرسل إلى القنصل البريطاني في مسقط خطابًا وصف فيه القبض على السفينة بالتعدي والظلم بلا جريرة، وأنه تعدي عليه شخصيًا. وطلب من الوكيل السياسي أن ينصح السيد سعيد بإطلاق سرحها، ثم أعلنها صراحة " إنه مستعد للحرب إن أرادها رئيس مجلس وزراء مسقط وعلى البادي تدور الدوائر". ثم طلب أن يعود الجواب مع رسوله[٩٤]. وبعدها دفع بزيارة إلى صور وفي صحبته أربعون رجلًا نزلوا جميعًا في عيقة.

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٣٢ أرسل الشيخ محمد بن ناصر العريمي خطابًا إلى مسقط ذكر فيه أن ٣٠٠ رجل من أتباع الشيخ علي بن عبد الله قد وصلوا إلى صور، وأن العدد في تزايد مستمر، وأن المدينة قد اكتظت بالبدو، وضج أهلها وأصابهم الخوف وتغشاهم القلق على مصيرهم. كما ذكر أنه وصلت أخبار بأن الشيخ ياسر بن حمد وأتباعه سوف يصلون في ٢٨ نوفمبر، وهو أحد أنصار الشيخ علي بن عبد الله، وذيل الرجل خطابه بقوله:" إن الناس ينضمون إليه"[٩٥].

وهكذا دفعت تصرفات الشيخ علي بن عبد الله آل حمودة وشيوخ قبيلته بالوضع في صور إلى حافة الهاوية، فإما أن تكون دولة ذات بأس وإما أن تسود

الفوضى، وأصبح الأمرُ يستدعي أن تبادر الدولةُ بإجراءاتٍ سريعة وحاسمة. ولذا صدرت الأوامر إلى قائد المركب السعيدي وفريقه بأن يعترض سفن بني بوعلي حيثما وجدها في المنطقة ما بين مسقط وقلهات[٩٦]، وأن يأسر منها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

وفي خطابٍ من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى القسم السياسي في حكومة الهند ذكر أن الإجراءَ الأخيرَ الذي نفذته حكومة مسقط ضد إحدى سفن بني بوعلي قد استفز الشيخ علي بن عبد الله، ودفعه إلى حشد رجالٍ مسلحين في عيقة، وأنه لن يركن إلى الهدوء إلا بعد أن يتيقن من أنني سوف ألتقيه والسيد سعيد في صور في ١٣ ديسمبر الحالي. كما أود أن أُحيطكم علمًا بأن الحادثة الأخيرة تُراقبُ بدقةٍ شديدةٍ في الداخل، وأن هيبةَ الدولة أمستْ تتوقف على فرض الرقابة الجمركية في بندر عيقة. وعَلَى علي بن عبد الله أن يعلم أن الحكومة البريطانية قد أجمعتْ أمرها على فرض هيبة حكومة مسقط على طول الساحل. وأن تسوية المسألة سوف يسهل تلك المقاصد[٩٧].

من الواضح أن المقيم السياسي البريطاني قد أدرك أن سياسة اللين والمسالمة التي كان يتبناها لم تَعُدْ تجدي نفعًا، وأنه ينبغي أنْ تكونَ القوةُ هي الحاسمة. فالأمر لم يَعُدْ قاصرًا على قبيلة بني بوعلي في صور أو جعلان، بل ثمة أطراف أخرى لا يرضيها أن يُهيمنَ بني بوعلي على بندر عيقة، وعلى رأسهم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، الذي لن يقبل مطلقًا أنْ تكونَ تجارةُ أتباعه التي تمر ذهابًا وإيابًا عبر صور تحت رحمة هذه القبيلة، حتى لو اضطر إلى حمل السلاح. كما أدرك المقيم السياسي البريطاني أن استقرار الوضع على الساحل والمصالح البريطانية المرهونة به بات في خطر؛ ولذلك اضطر إلى نبذ سياسة اللين التي تبناها منذ البداية، وراح يُقر إقرارا برؤية رئيس مجلس وزراء مسقط التي نادى بها.

ينبغي أن نشير كذلك إلى أن خطاب المقيم السياسي السالف قد تناول مسألة مهمة عندما ذكر" أن تسوية المسألة مع بني بوعلي سوف يسهل تأسيس

قاعدة لتزويد الطائرات بالوقود في جزيرة مصيرة، لا سيما أن سكان الجزيرة يخضعون لنفوذ شيخ بني بوعلي". لذا وجبت علينا زيارة عيقة في ١٣ ديسمبر ١٩٣٢م[٩٨]. وقد يعكس لنا ذلك أمرين: الأول لماذا كان المقيم حريصًا على عدم اللجوء إلى استخدام العنف؟ والثاني هو أن تنتهي المسألة دون استفزاز هذه القبيلة ذات النفوذ. فلما تبين له أن استخدام القوة وليست المسالمة هو الذي يؤمن المصالح البريطانية لم يتردد لحظة، وطلب أذن حكومته لإنهاء الأزمة.

ومهما يكن من أمر، فقد لخص الوكيل السياسي في مسقط خطورة الأمر في تقريره لعام ١٩٣٢م إذ قال:" إن مسألة بندر عيقة أمست مشكلة من الدرجة الأولى، ليس على المصالح البريطانية وحدها وإنَّما أيضَاً على مستقبل حكومة مسقط، ولهذا ينبغي أن تُولَى من الاهتمام أكمله، فهي حيوية ومصيرية من ناحيتين: الأولى سياسية والثانية مالية. فقبيلة بني بوعلي إن استطاعت أن تنجو بعصيانها الدولة، وأن تمتنع عن دفع الجمارك في عيقة؛ فإن قبيلة الجنبة سوف تحذو حذوها. وإذا امتنعت الجنبة من دفع الرسوم الجمركية فإن قبائل الباطنة وآل سعد سوف يُمسكوا عن دفع الرسوم للدولة أيضًا. وساعتئذ لن تقتصر المسألة على الساحل فحسب، بل ستشمل الداخل أيضًا. وما نستطيع قوله بعد كل ذلك: إن المستقبل السياسي والمالي للدولة أصبح على المحك. وبكل بوضوح:" إن مسألة بني بوعلي إن نجحت الدولة في حلها وتجاوزها فإنها سوف تنجو وتتماثل للشفاء، وإن لم تُحل، وبقيت كما هي؛ فإن الدولة سوف تتعرض لانتكاسة"[٩٩].

استرعت حساسية الوضع أن تكون التحركات هذه المرة على أعلى مستوى من الثقل السياسي، وما كان ليسكن من غضبة الشيخ علي بن عبد الله إلا أن يتوجه المقيم السياسي البريطاني إلى صور في ١٣ ديسمبر ١٩٣١م وفي معيته الوكيل السياسي البريطاني والسيد سعيد بن تيمور. وكان على المقيم السياسي أن يجعل لزيارته أثرًا، فذكر للشيخ أن حكومة جلالة الملك تدعم مطالب حكومة مسقط، وتقف إلى جوارها، وأن مطالب الدولة تنحصر في أن تُدفع الرسوم الجمركية في عيقة، وأن يُؤسس جمرك جديد هناك، وأن يقوم أصحاب السفن في

عيقة كافة بتسجيل سفنهم في الجمرك الجديد، وأن يحصلوا لها على نِمَر، وأن تخضع لما تخضع لها سفن رعايا الدولة الأخرين من لوائح[١٠٠].

أبدى الشيخ علي بن عبد الله رفضًا أثناء اللقاء، وكذلك فعل الذين كانوا معه. فحاول السيد السعيد أن يحفظ للشيخ ماء وجه، فاقترح أن تتخلى حكومة مسقط عن فكرة بناء جمرك جديد، وأن تستأجر منه منزلًا بدلا من ذلك. وأن يُمنح الشيخ مَزِيَةٌ أخرى وهي أن يُساهم بنصف حراسة الجمرك برجال من أتباعه، وأن يتقاضى أولئك رواتبهم من الحكومة. وعلى الرغم من هذه التسهيلات فإن الشيخ ظل رافضًا، وأدعى أن خسارته ستكون ضخمة إن تخلى عن الرسوم التي يحصلها بنفسه، وقَدَّرها بحوالي ٦٠٠ دولار سنويًا. فعرض عليه السيد سعيد أن يمنحه ضعف المبلغ بالإضافة إلى ١٢٠٠دولار كان يحصل عليها كعلاوة سنوية. فرفض الشيخ مطالب الدولة وعروضها كذلك، وانفض اللقاء عندئذ[١٠١].

وبعد أن وصلت مباحثات المقيم السياسي والسيد سعيد مع الشيخ علي إلى طريق مسدود كتب لحكومته تقريرًا احتوى على نتيجة المقابلة، مبينًا " أنه قد أصبح لا مفر من اتخاذ إجراء عسكري: بحري جوي ضد قبيلة بني بوعلي التي أبت إلا الإصرار على موقفها"[١٠٢]. وهكذا بقيت المسألة دون حل إلى نهاية عام ١٩٣٢م.

ظلت حكومة الهند تدرس خيارات التعاطي مع هذه الأزمة، وأنفقت فيها وقتًا ليس قصيرًا، وانتهى قرارها إلى حتمية اللجوء إلى خيار القوة ضد هذه القبيلة وشيخها إذا ما أصروا على موقفهم. وفي فبراير من عام ١٩٣٢م أُنزلت قواتٌ عسكريةٌ تركزت في أماكن بعينها أمام سواحل صور. وفي الرابع من مارس تمركز المركب السعيدي وثلاث طائرات مائية في خور جراما وأشرف عليها الكابتين **Welsh**، وحوالي ١٠٠ جندي وضابط صف من مشاة مسقط تحت قيادة القائد الكابتن **R. G. Alban** بهدف أخذ وضع الدفاع تحسبًا لهجمات مفاجئة قد تأتي من قبيلة بني بوعلي سكان جعلان، وتوفير الحماية للقوة الجوية. وفي الوقت عينه كانتْ السفن البريطانية **Shoreham , Bidford, Fowy**

ترابط على ساحل صور، وعلى متنها المقيم والوكيل السياسيان البريطانيان والسيد سعيد وقائد الأسطول البريطاني في الخليج.

وكإجراء مؤقت تم إطلاق النّار بالقرب من ساحل عيقة. وفي الرابع منْ مارس صدر قرار بناء مركز الجمارك في الحال، كما صدرت الأوامر إلى سكان عيقة بأن يسددوا الرسوم الجمركية للدولة بانتظام كما كان في الماضي. وفيما يتعلق بالقرار الأول أرسل أُربعةٌ من الذين أوكل إليهم إدارة الجمرك إلى عيقة، ولم يعززهم من الجنود أحد؛ بهدف سبر غور الخارجين عن طاعة الدولة ومعرفة نواياهم، وسرعان ما عاد المبعوثون مبررين عودتهم بأنه قد اعترض سبيلهم وحال بينهم وبين أداء مهمتهم أربعون رجلًا مسلحون بالبنادق. فقرر السلطان سعيد بن تيمور حينئذ أن يُحذرَ الشيخ علي وقبيلته في عيقة وجعلان بأنه إذ لم يرضخ للأوامر ويقبل بتأسيس مركز الجمارك، وإذ لم يُخل جمرك عيقة القديم في ٧ مارس من كل ما فيه، فإن الطائرات البريطانية سوف تمطر القرية بوابل من القذائف، وكذلك قلعة الشيخ في جعلان. ولمزيد من تعميم التحذير وقذف الرعب في قلوب الجميع تم إلقاء الكثير منه عبر الطائرات[١٠٣].

لقد سكن الفزع قلوب أهالي عيقة مما يحاك لهم، وباتوا يترقبون الهلاك في كل لحظة، ولم يمر وقت طويل إلا وجاء من ناحيتهم خطابًا يتضمن قبولهم الشروط، ويؤكد على أنهم لا يرون مانعًا من إقامة الجمرك. فطلب السلطان منهم أن يرشحوا أربعة يأتوا إلى السفينة بيديفورد؛ ليتعهدوا بإزالة الجمرك القديم، وإقامة الجمرك الجديد، وأعطاهم كلمته بأنَّ لوفدهم الآمن[١٠٤].

وإبان تلك الأحداث كانتْ السفن البريطانية تلقى بأضوائها على المدينة ليلًا، وكانتْ الطائرات تلقي التحذيرات على بلاد بني بوعلي. فكانت لتلك الإجراءات أثار نفسية شديدة. ومن الجدير بالذكر أن تلك الأحداث كانتْ تجري والسلطان سعيد يتابع الموقف من على متن البارجة الحربية البريطانية بيديفورد وفي ضيافة قائدها الذي استقبله وأكرم وفادته[١٠٥].

وفي اليوم السابع من مارس ١٩٣٢م خرج الشيخ على عن صمته، وجاء إلى عيقة قادمًا من جعلان، وكان معه الشيخ عبد الله بن أحمد الرواف وبعض مؤيديه. وعلى الفور أرسل خطابًا إلى السلطان يتحدى فيه كل التحذيرات السابقة، ذاكرًا " إذا كنت تريد الحرب فإننا على استعداد لها". فرد السلطان بأن لا سبيل أمامه إلا قبول تأسيس الجمرك، فأجاب الشيخ بنغمة أقل حدة أنه يقبل بالشروط وبإقامة الجمرك، ولكن لا يرفرف عليه علم. ومهما يكن فلم يأت أحد من أهل عيقة في التاريخ المحدد لإعلان قبول مركز الجمارك.

اقتضت الظروف التي تغيرت لصالح السلطان سعيد أن يعامل الشيخ بمنتهى الحسم، فقد تم تتويجه سلطانًا بشكل رسمي في فبراير، ووجد أن هيبته ينبغي أن تُفرض على الجميع منذ البداية، فلن تواتيه ظروف أفضل من هذه ليمارس سيادته على رعاياه لا سيما الجانحين إلى نزع أيديهم من الطاعة. إلا أن القصور في موقفه كان يكمن في أن الهيبة التي حاول فرضها أو التظاهر بها كانت هيبة مستعارة، أي هيبة بريطانيا وسطوتها الماثلة، يمارسها السلطان من على متن سفنها، وأدواته التلويح باستخدام مدافع بوارجها وقذائف طائراتها.

تصاعدت وتيرة الأحداث عندما أرسل السلطان إلى الشيخ علي بن عبد الله خطابًا أخبره فيه أن قلعته في عيقة سوف تدمرها البوارج الراسيات أمام ساحل صور، وكذلك قلعته في بلاد بني بوعلي، وضرب له الموعد ببزوغ فجر يوم التاسع من مارس. كما نبهه إلى ضرورة أن يخلي النساء والأطفال من الأماكن المذكورة قبل التاريخ المحدد. وأخبره كذلك بأن وقت النقاش والتفاوض قد انقضى، وأن عليه أن يرسل أربعة رجال ليخلو مركز الجمارك لتؤسس الحكومة المركز الجديد. وأن دولة مسقط لها الحق في أن يرتفع علمها خفاقًا فوق مبانيها الرسمية كافة[١٠٦].

ولو حاولنا أن نستنطق المعاني الكامنة خلف عبارات الخطاب السالف – من وجهة نظرنا– سنجد أن السلطان قد أراد أن يأخذَ زمام المبادرة بعد أنْ فقدته حكومة مسقط لفترة طويلة من الزمن فكانت نتيجة فقدانه أن انفرط عقد الدولة أو

كاد أن ينفرط. وأنَّ الخطابَ كان يُشعُ ادعاءً بقوةٍ وهميةٍ، وبَيْنَةُ هذا الكلام أنْ السلطان قد هدد رعاياه بأسلحةِ قوةٍ أجنبية يَنظرُ إليها كثيرٌ من رعاياه على أنَّها غازٍ بغيضٌ. وفي موطنٍ أخر من الخطاب أبدى رحمة وشفقة عندما نبه الشيخ إلى أن عناده ينبغي ألا ينسيه الأبرياء من الأطفال والنساء، وأن النّخوة الحقيقية والشهامة الأصيلة تقتضيه أن يُخلىَ الأطفال والنَّساء من ساحة الوغى مبكرًا، وهو بذلك يريد أن يبرء ساحته من دماء هؤلاء الذين لا ذنب لهم ولا جريرة فيما يدور حولهم. وفي موطنٍ أخر من الخطاب أنكر على الشيخ أدنى حق فيما اشترطه بخصوص عدم رفع العلم على الجمرك الجديد، وكأن لسان حاله يريد أن يقول إنَّ رفع العلم أو خفضه ليس من شأن الشيخ علي، وإنما من شأن حكومة مسقط صاحبة الحق المتفردة به، وأنَّ عليه ألا ينسى أنَّه أحد رعاياها، ولا ينبغي له أن يُقحم نفسه فيما لا يخصه، ليقطع السلطان بذلك فترة الفوضى السابقة التي تدخل فيها أمراء بني بوعلي في أمور لا تخص سوى الدولة، وجرأهم على ذلك ضعفها الذي لا زال باديًا للعيان.

وبالطريقة عينها أرسل المقيم السياسي البريطاني للشيخ علي بن عبد الله خطابًا بَيَّنَ فيه مطالب حكومة مسقط، وأن الحكومة البريطانية سوف تفرضها غصبًا إن لم تُقبل طوعًا. فلمَّا ضاقتْ الدنيا على الشيخ علي، وأيقن أنَّ آماله أمْسَتْ سرابًا، وأنَّ دعم الحكومة البريطانية لحكومة مسقط الذي ظنَّ خطأ أنَّه رُفع قد عاد وبقوة. حينئذٍ استسلم الرجل، وألقى عنه سلاحه، وأرسل أربعة من رجاله في يوم الثامن من مارس ليُعْلنُوا الطاعة، وليقبلوا جل طلبات حكومة مسقط. فما كان من السلطان أن طلب من الشيخ أن يقابله بنفسه على متن السفينة قبل الساعة العاشرة من صباح يوم التاسع للاتفاق النهائي، وكذلك أرسل المقيم السياسي يخبره بأنه سيحضر المقابلة، ولكن على ما يبدو أن الشيخ قد أُوجس من أن تكون مكيدة قد حيكت له، فاعتذر عن الحضور، وأجابهم متهكمًا " بأنه لا يريد اللقاء في البحر، لأن العربي يكون أكثر تفتحًا في البر"، واستأذن أن تكون المقابلة على الساحل[١٠٧].

وعندما رفض الشيخ علي المثول بين يدي السلطان أرسل له المقيم السياسي خطابًا يخبره فيه بأن قبول الجمرك الجديد ليس نهاية المطاف، وأنه إذا تهرب السكان من دفع الرسوم الجمركية أو تحرشوا بموظفي الجمرك فإن تبعة ذلك ستقع عليه، وسوف تُتخذ ضده الإجراءات الصارمة، وإذا أطاع وامتثل هو وأتباعه فستعاملهم الدولة بسخاء. فأجاب الشيخُ المقيمَ السياسي بأنَّ سكان عيقة لن يتهربوا من دفع رسوم الجمارك كما تم الاتفاق مع السلطان[١٠٨].

وأخيرًا، أُبلغ الشيخ علي بأن كل العروض المغرية التي قد عُرضت عليه من قبل السلطان قد أُلغيت. وأن ما اتفق عليه مؤخرًا مرهون في المقام الأول بولائه وولاء قبيلته وحسن سلوكهم مستقبلا[١٠٩].

وبعد أن انقشعت الأزمة، وفُرضت إرادة الدولة على شيوخ بني بوعلي، بدأت رحلة العودة، وتوجهت بيديفورد إلى خور جراما حيث كانتْ قوات مشاة مسقط والكابتن ألبن، ومن هناك صدر قرار العودة إلى مسقط في ١٠ مارس ١٩٣٢[١١٠]. وفي الوقت المناسب تم رفع علم مسقط، وتم تحديد المكان الذي سيقام عليه مركز جمارك عيقة على الشاطئ.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد تسوية الأمور في صور اصطحب السلطان المقيم السياسي البريطاني في زيارة إلى ظفار ومكثا هناك ثلاثة أسابيع من شهر أبريل. وإنَّه أثناء زيارة السلطان للهند في ذلك العام تم تكريمه بواسطة نائب الملك هناك نتيجة الحسم وقوة العزم التي أبداها في تعاطيه مع قضايا دولته[١١١]. وبذلك يكون قد أُسدل الستار على أزمة من أشد الأزمات التي واجهت النظام الحاكم في مسقط في فترة من أشد لحظاتها ضعفًا.

الخاتمة

بعد استعراض المراحل التي مر بها مشروع قبيلة بني بوعلي الانفصالي تبين لنا:

إنَّ حالة الضعف السياسي والاقتصادي والإداري والعسكري التي مرت بها الدولة العمانية عقب الحرب الكونية الأولى والثورة التي امتدت سبع سنوات

١٩١٣– ١٩٢٠ ونجم عنها شطر البلاد شطرين؛ هي البيئة الخصبة التي ولد فيها مشروع شيوخ بني بوعلى الانفصالي.

إنَّ الانقسام بين فروع قبيلة الجنبة، وحالات الثأر التي ابتليت بها منذ ١٩١٣م قد شجع شيوخ بني بوعلي على التدخل في شئون صور، وتأجيج العداوة بين فروع هذه القبيلة؛ حتى يسهل عليهم السيطرة على المدينة، وأنَّه لما أرادت الدولة أن تضع حدًا لتدخل هؤلاء الشيوخ في شئون صور كانت إحدى أهم أدواتها إزالة العداوة بين فروع الجنبة الأربعة، وجمعهم على شيخ واحد، وبذلك أغلقت بابًا من أوسع الأبواب التي كان يلج منه شيوخ بني بوعلي للتدخل في أمور المدينة.

إن غياب السلطان تيمور عن المشهد السياسي وعزوفه عن القيام بالدور المنوط به خلق المبررات لبني بوعلي للتدخل في شئون صور، وأن ظهور السيد سعيد بن تيمور وشروعه في تولي المسئولية كان له دور كبير في عودة الأمور إلى نصابها، وأحد أهم العوامل التي أفشلت مشروع بني بوعلي.

إن قبيلة بني بوعلي لم يكن في إمكانها أن تمرر مشروعها بأي حال من الأحوال لأسباب عدة: منها أن قبيلة الجنبة التي كانت أكثر القبائل عددا في صور كانت على خلاف دائم مع قبيلة بني بوعلي، ومن ناحية أخرى كانت قبائل الشرقية وعلى رأسها الحُرث الذي كان يتزعمها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي ما كانت لتقبل أن تقام دولة لبني بوعلي في جعلان.

ثبت بما لا يدع مجالا لشك أن الدعم البريطاني كان حاسما في تاريخ السلطنة خلال تلك الفترة فلولا الدعم العسكري البريطاني ما تمكنت السلطنة من القضاء على هذه المشكلة التي ظلت تؤرقها منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٢.

الهوامش

[١]- يطلق عليها الآن محافظة جنوب الشرقية

[2] – Report on Sur, IOR/R/15/6/62, 3/XXXVIII, Sur Affairs, Sur & the Amirs of Ja'alan 1927-1928, p. 530.

[3] – Ibid.

[4] – Ibid., p. 532.

[5] – Ibid.

[6] – Ibid., p. 534.

[7] – Ibid., p. 536.

[8] – Ibid.

[٩]- نقصد بها الفترة التي كان فيها نائبا عن والده السيد سعيد عندما كان في شرق أفريقيا وهي التي سبقت عام ١٨٥٦م.

[10] – IOR/R/15/6/62, Report on Sur, in 3/XXXVIII, Sur Affairs, Sur & the Amirs of Ja'alan 1927-1928, p. 538.

[11] – Ibid.

[12] – Ibid., p. 540.

[13] – Ibid.

[14] – Ibid. pp., 540-542.

[15] – Ibid. pp., 544.

[16] – Administration Report, Muscat, Agency, 1928, p., 66.

[17] – Extract from Diary No. 29 dates 24th July 1924, Condition of Country Affairs at Sur, IOR/R/15/6/60, File XXXVIII/1, Sur and Amirs of Ja'alan. Sur Affairs 1918-1925, p, 19.

[18] – Ibid.

[19] – Administration Report, Muscat, Agency, 1928, p., 50.

[20] – Administration Report, Muscat, Agency, 1922, 1923, pp., 46, 64.

[21] – Complaint Against His Highness the Sultan of Muscat, from the Representative of the Amirs of Jaalan to the Private Secretary to his Excellency the Viceroy and Governor-General of India, 10th January, 1923, IOR/R/15/6/61, Sur and the Amirs of Jaalan 1923- 1926, pp, 7-8, 11.

[22] – Ibid., p. 10.

[23] – from the Political Agent, Muscat, to the Secretary to the Political Resident, Bushire, 8th Feb, 1926, p, 105.

[24] – Complaint Against His Highness the Sultan of Muscat, 10th January, 1923, p, 15.

[25] – from Mahomed Bin Nasir Al hamudah to the Governor-General of India and the Members of the Council, 2th December, 1925, pp, 41-45.

[26] – Re marginal querries about the Amirs of Jaalan, 29th January, 1926, pp, 55-57.

[27] – From Hamdan bin Nasir al Hamudah to H. B. M's Counsul and Political Agent, 3th February, 1926, p, 61.

[28] – Administration Report, Muscat, Agency, 1924, p., 55.

[29] – from Major Hinde, Political Agent & H. B. M' Consul, Muscat to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, 4th Oct, 1924, IOR/R/15/6/60, File XXXVIII/1 Sur and Amirs of Ja'alan. Sur Affairs 1918-1925, p, 67.

[30] – From Muhammad bin Nasir al Hamudah to Taimur bin Faisal, Sur, IOR/R/15/6/61, Sur and the Amirs of Ja'alan 1920-1926, pp, 65, 69.

[31] – From Taimur bin Faisal to Shaikhs of Al Arma and Al Mukhanah, Sur, pp, 69 -71.

[32] – from Political Agent & H. B. M' Consul, Muscat to the Hon'ble the Political Resident, Bushire, 4th Oct, 1924, IOR/R/15/6/60, File XXXVIII/1 Sur and Amirs of Ja'alan. Sur Affairs 1918-1925, pp, 59, 61.

[33] – Administration Report, Muscat, Agency, 1924, p., 55.

[34] – Ibid.

[35] – from British Subjects, Sur, to Political Agent & H. B. M' Consul, Muscat, 25th August, 1925, IOR/R/15/6/60, File XXXVIII/1 Sur and Amirs of Ja'alan. Sur Affairs 1918-1925, pp, 79-81.

[36] – Administration Report, Muscat, Agency, 1924, p., 55.

[37] – from the Council of Ministers of His Highness the Sultan of Muscat and Oman, to Political Agent, Muscat, 20th August, 1925, IOR/R/15/6/60, File XXXVIII/1 Sur and Amirs of Ja'alan. Sur Affairs 1918-1925, p, 129.

[38] – from British Subjects, Sur, to Political Agent & H. B. M' Consul, Muscat, 28th July, 1925, pp, 97-99.

[39] – from Ali bin Abdullah And Muhammad bin Nasir al Hamudah, to Political Resident and H. B. M's Consul General, Bushire, 17th Aug 1928, IOR/R/15/6/62, in 3/XXXVIII, Sur Affairs, Sur & the Amirs of Ja'alan 1927-1928, pp. 488, 490.

[40] – from Ali and Muhammad al Hamudah to Saiyid Hamud Bin Hamad bin Hilal, Wali of Sur, IOR/R/15/6/61, Sur and the Amirs of Ja'alan 1920-1926, p, 63.

[41] – Ibid.

[42] – from the Political Agent, Muscat, to the Secretary the Political Resident, Bushire, 8th February, 1926, pp, 103, 107.

[43] – from Ali bin Abdullah And Muhammad bin Nasir al Hamuda, to Political Resident and H. B. M's Consul General, Bushire, 17th Aug 1928, in IOR/R/15/6/62, 3/XXXVIII, Sur Affairs, Sur & the Amirs of Ja'alan 1927-1928, pp. 488, 490.

[44] – From the Resident, Bushire to Political, Muscat, 10th April, 1926, in IOR/R/15/6/61, Sur and the Amirs of Ja'alan 1920-1926, p, 135.

[45] – from the Political Agent, Muscat, to the Council of Ministers to the Sultan of Muscat and Oman, 8th 1926, p, 137.

[٤٦] – Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1925,p. 88.

[47] – from the Political Agent, Muscat, to the Political Resident in the Persian Gulf, the 10th April 1928, in IOR/R/15/6/62, 3/XXXVIII, Sur Affairs, Sur & the Amirs of Ja'alan 1927-1928, pp. 136-142.

[48] – from Sheikh Yaser and all Tribesmen of Arama and Fuwaris to Council of Ministers to H. H. the Sultan of Muscat and Oman, the 13th April 1928, pp. 151-157.

[49] – from the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, in the Persian Gulf, 17th April 1928, pp. 146-148, 16o.

[50] – from the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, 14th April, 1928, p,16o.

[51] – Ibid, p,162.

[52] – from the political Agent, Muscat, to the political Resident, Bushier, 21th April 1928, pp. 210, 212.

[53] – Ibid.

[54] – from Wali sur to the Council of Ministers, 21th April, 1928, p. 222.

[55] – Ibid.

[56] – Ibid.

[57] – From all the Mukhanah to Saiyid Shahab bin Faisal, 20th April, 1928, pp. 236, 254.

[58] – From the Arama to Saiyid Shahab and Shaikh Rashid bin Uzaiz, 18th April, 1928, p. 254.

[59] – From Ali bin Abdallah and Muhammad bin Nasir to the Council of Ministers to the Sultan of Muscat and Oman,21st April, 1928, p. 246.

[60] – From Ali bin Abdallah and Muhammad bin Nasir to the Council of Ministers to H. H. the Sultan of Muscat and Oman, April, 1928, p. 363.

[61] – From Taimur Bin Faisal, Sultan of Muscat to Murphy to the political Agent, Muscat, 6th July, 1928, pp. 412- 414.

[62] – From Ali bin Abdallah and Muhammad bin Nasir to Murphy, the political Agent, Muscat, 1th June, 1928, p. 438.

[63] – From Wazir Thomas to Muhammad bin Nasir, Amir of Jaalan, 20th august , 1928, p. 441.

[64] – From Ali bin Abdallah Muhammad bin Nasir al Hamudah to the political Agent, Muscat, 25th May, 1928, p. 365.

[65] – From the political Agent, Muscat to Ali bin Abdallah and Muhammad bin Nasir al Hamudah, 1st June, 1928, p. 370.

[66]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1928, p. 247.

[67] – British Residency and Consulate–General, Bushire, 31st December 1929, in IOR/R/15/2/1408, Illegal Travelling Permits Issued By the Amir Jaalan Beni Bu Ali, to Muscat, p, 5.

[68] – from the Political Agency, Bahrain, to the Adviser, Bahrain Government, Bahrain, 11the Jan, 1930, p, 9.

[69]– From the government of Aden, to the Political Resident, Bushire, September 1929, in ROI/ R/15/6/24, Sur: November 1928 – February 1931, pp. 371- 378.

[70]– From Sheikhs Salim bin Abdullah Hamdan bin Nasir al Hamudah to the Political Agent and H. B. M's Council Muscat, 17th Feb, 1929, p 230.

[71]– From Political Resident, Bushire to Political Agent, Muscat, 11th May, 1931, in, IOR/15/6/205, File 8/ 21 II Sur: 3 May 1931-20 Nov, 1939, p. 30.

[72]– From Political Agent, Muscat, to Political Resident, Bushire, 30th May, 1931, p. 38.

[73]– Ibid., p. 36.

[74]– Ibid., p. 36, 38.

[75]– From the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, Bushire, 15th July, 1931, p. 46.

[76]– Ibid.

[77]– From the Political Agent, Muscat, to the Political Resident, Bushire, 15th July, 1931, p. 48.

[78]– Ibid.

[79]– Ibid.

[80]– Ibid., p, 50.

[81]– from the Political Resident, Bushire, to the Political Agent, Muscat, 17th July, 1931. p, 52.

[82]– from the Political Resident, Bushire, to the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi, 6th Nov, 1931. p, 164.

[83]– Ibid.

[84]– ROI/ R/15/6/205, Sur: 3 May 1931- 20 November 1939, pp. 74–76.

[85]– From the Political, Muscat, to the Resident, Bushire, 30th September 1931, p. 82.

[86]– From the Political, Muscat, Resident, Bushire, 8th October 1931, in ROI/ R/15/6/205, Sur: 3 May 1931- 20 November 1939, p. 86.

[87]– Ibid.

[88]– From Saiyid Said Bin Taimur, Muscat, to Alban, Muscat, 30th Oct 1931, p, 132, 138, 148.

[89]– From the People of Aiqa, to Saiyid Said Bin Taimur Bin Faisal, 27th Oct 1931, p, 142.

[90]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1931, in the IOR/L/PS/12/3719, No 30, file 9, Persian Gulf Administration Reports 1926-1938, p. 631.

[91]– Ibid.

[92]– From The Council of Ministers, Muscat, to H. H. M's Council, Muscat, 12th May, 1931, pp, 174, 176.

[93]– From the political Resident, Bushire, to the Foreign Secretary to the Government of India, New Delhi, 23rd Nov, 1931, p, 204.

[94]– From Shaikh Ali Bin Abdullah Al Hamudah to H. H. M's Council, 22th, 1931, pp. 181, 184.

[95]– From Shaikh Nasir Bin Muhammad Bin Mubarak of La Aeamah to Saiyid Said Bin Taimur, 25th Nov, 1931, p. 186.

[96]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1931, p. 631.

[97]– From the political Resident, Bushire, to the Government of India, Foreign and Political Department, New Delhi, 5 May , 1931, p, 204.

[98]– Ibid.

[99]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1931, pp. 631- 632.

[100]– Ibid.

[101]– Ibid

[102]– Ibid.

[103]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1932, p. 551- 552.

[104]– Sur Operations, February- March 1931, IOR/R/6/206. File No: 8/21, Muscat Affairs; Dependences- (Operations): 19 Feb, 1932-11 Jul 1934, pp, 209, 211.

[105]– From Said bin Taimur to the political Agent, March 1932, p., 195.

[106]– from the Political Agency to Political Resident, Bushire, Muscat, 29th March,1932, pp. 201, 209, 213.

[107]– Sur Operations, February- March 1931, pp, 213, 215.

[108]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1932, 552.

[109]– Ibid.

[110]– Sur Operations, February- March 1931, pp, 209, 215.

[111]– Administration Report of the Political Agency, Muscat, for 1932, p. 550.

Abstract

This current study presents a comprehensive analysis of the separatist attempts made by the Bani Bu Ali Tribe in Sur, Oman, between 1920 and 1932. The study begins with exposing the landscape of the city of Sur, including its location, inhabitants and economic significance. It deals also with the complex relationship between the elders of Bani Bu Ali tribe and the Sultanate of Muscat, highlighting the various stages of this relationship. The article then delves into the tribe's attempts to secede from the Muscat government, analyzing the manifestations of these attempts and the factors that contributed to their success or failure. The article also investigates the position of Muscat government during this crisis, including the constraints that impeded decisive action against the rebellion. Furthermore, the study analyzes the role of the British presence, providing a detailed account of their position and actions during the crisis. Finally, the article concludes the most significant results and shedding light on the historical and political context of Bani Bu Ali tribe's separatist attempts in Sur.